

دور الصحافة العراقية في الحد من انتشار المحتوى الهابط عبر وسائل التواصل الاجتماعي

م.م فاتن علي حسن

جامعة ميسان/كلية التمريض

The Role of the Iraqi Press in Reducing the Spread of Low-Quality Content through Social Media

fatenhussam714@gmail.com

Asst. Lect. Faten Ali Hassan

University of Misan – College of Nursing

Abstract:

This research examines the role of the Iraqi press in reducing the spread of low-quality content through social media platforms, in light of the transformations taking place in the digital media environment and the opportunities provided by social media for the rapid production, circulation, and redistribution of content. The research aims to clarify the concept of low-quality content, its characteristics and forms, and to analyze the causes of its spread and its media, social, and cultural effects. It also seeks to identify the roles that the Iraqi press can play in addressing this phenomenon and to examine the main mechanisms and challenges that limit the effectiveness of such a role. The research adopts a descriptive-analytical approach through an analysis of relevant literature, studies, sources, legislation, and regulatory frameworks related to low-quality content, digital journalism, and social responsibility in the Iraqi media environment. The research concludes that reducing the spread of low-quality content cannot rely solely on legal and regulatory measures; rather, it requires an integrated approach involving journalistic, educational, awareness-raising, regulatory, and legal roles. The findings indicate that the Iraqi press possesses important mechanisms for addressing this phenomenon, particularly public awareness and education, information verification, the production of alternative content, analytical and interpretive reporting, and the promotion of media and digital literacy. However, the effectiveness of these roles is constrained by several professional, technological, financial, legal, and awareness-related challenges. The research recommends adopting a sustainable media strategy, developing journalists' digital verification skills, establishing specialized fact-checking units, and producing attractive professional content capable of competing with low-quality content, while maintaining a balance between freedom of expression and professional and social responsibility. Keywords: Low-Quality Content, Iraqi Press, Social Media, Digital Media, Social Responsibility.

الملخص

يتناول البحث دور الصحافة العراقية في الحد من انتشار المحتوى الهابط عبر وسائل التواصل الاجتماعي، في ظل التحولات التي شهدتها البيئة الإعلامية الرقمية، وما أتاحتها منصات التواصل الاجتماعي من سرعة في إنتاج المحتوى وتداوله وإعادة نشره. ويهدف البحث إلى بيان مفهوم المحتوى الهابط وخصائصه وأشكاله، وتحليل أسباب انتشاره وآثاره الإعلامية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن تحديد الأدوار التي يمكن أن تؤديها الصحافة العراقية في مواجهته، والكشف عن أبرز الآليات والتحديات التي تحد من فاعلية هذا الدور. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات والدراسات والمصادر ذات الصلة بموضوع المحتوى الهابط والصحافة الرقمية والمسؤولية الاجتماعية والإطار القانوني والتنظيمي للإعلام في العراق. وتوصل البحث إلى أن الحد من انتشار المحتوى الهابط لا يمكن أن يعتمد على الإجراءات القانونية والرقابية وحدها، وإنما يتطلب تكامل الأدوار الصحفية والتوعوية والتربوية والتنظيمية والقانونية. كما خلص إلى امتلاك الصحافة العراقية مجموعة من الآليات المهمة، من أبرزها التوعية والتثقيف والتحقق من المعلومات، وإنتاج المحتوى البديل، والمعالجة التفسيرية والتحليلية، وتعزيز التربية الإعلامية والرقمية. وأظهر البحث في المقابل وجود تحديات مهنية وتقنية ومالية وقانونية وتوعوية تحد من فاعلية هذه الأدوار. ويوصي البحث بتبني استراتيجية إعلامية

مستدامة، وتطوير مهارات الصحفيين في التحقق الرقمي، وإنشاء وحدات متخصصة للتحقق، وإنتاج محتوى مهني جذاب قادر على منافسة المحتوى الهابط، مع الحفاظ على التوازن بين حرية التعبير والمسؤولية المهنية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المحتوى الهابط، الصحافة العراقية، وسائل التواصل الاجتماعي، الإعلام الرقمي، المسؤولية الاجتماعية.

المقدمة:

يشهد المجال الإعلامي المعاصر تحولات متسارعة نتيجة التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وانتشار شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى تغير واضح في أنماط إنتاج المحتوى الإعلامي وتداوله واستهلاكه. فلم تعد عملية إنتاج الرسائل الإعلامية مقتصرة على المؤسسات الصحفية والإعلامية التقليدية، بل أصبح بإمكان الأفراد إنتاج المحتوى ونشره والوصول إلى جمهور واسع خلال فترات زمنية قصيرة. وقد أسهم هذا التحول في ظهور أنماط متعددة من المحتوى الرقمي، من بينها ما اصطلح على تسميته بـ«المحتوى الهابط»، الذي يتسم في بعض أشكاله بضعف القيمة المهنية أو الثقافية أو التوعوية، والاعتماد على الإثارة والمبالغة والاستنزاف واستغلال القضايا الشخصية والاجتماعية بهدف تحقيق الانتشار وزيادة المشاهدات والتفاعل. وتزداد خطورة هذه الظاهرة مع طبيعة وسائل التواصل الاجتماعي التي تتيح سرعة تداول المحتوى وإعادة نشره، فضلاً عن دور الخوارزميات الرقمية في تعزيز انتشار المضامين التي تحقق مستويات مرتفعة من التفاعل، الأمر الذي يجعل بعض أشكال المحتوى المثير أكثر قدرة على الوصول إلى الجمهور حتى عندما تكون قيمته المهنية أو المعرفية محدودة. وقد ارتبط انتشار المحتوى الهابط كذلك بمجموعة من العوامل الإعلامية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية، من بينها السعي إلى الشهرة وزيادة عدد المتابعين والمشاهدات، والمنافسة على جذب الجمهور، وضعف التربية الإعلامية والرقمية، وضعف التحقق من المعلومات والمصادر. ولا تقتصر آثار هذه الظاهرة على الجانب الإعلامي، وإنما يمكن أن تمتد إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية والقيمية، ولا سيما عندما تكرر المضامين التي تقوم على الابتذال أو الإثارة أو تقديم بعض السلوكيات السلبية بصورة اعتيادية أمام الجمهور. ومن هنا تبرز أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الصحافة العراقية، بوصفها مؤسسة إعلامية مهنية، في مواجهة هذه الظاهرة من خلال التوعية والتثقيف، والتحقق من المعلومات، وتقديم المعالجات التحليلية والتفسيرية، وإنتاج محتوى بديل يتسم بالجاذبية والالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية، فضلاً عن تعزيز التربية الإعلامية والرقمية لدى الجمهور وفي هذا السياق، لا ينبغي النظر إلى مواجهة المحتوى الهابط على أنها مسؤولية رقابية أو قانونية فقط، وإنما باعتبارها مسؤولية إعلامية ومجتمعية متكاملة تتطلب التعاون بين المؤسسات الصحفية والجهات التنظيمية والتعليمية والبحثية والجمهور. كما أن نجاح الصحافة في هذا المجال يتطلب تحقيق التوازن بين حرية التعبير والصحافة من جهة، والمسؤولية المهنية والاجتماعية واحترام النظام العام وحقوق الآخرين من وإطلاقاً من ذلك، يسعى البحث الحالي إلى دراسة دور الصحافة العراقية في الحد من انتشار المحتوى الهابط عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال تحديد مفهومه وخصائصه وأشكاله، وبيان أسباب انتشاره وآثاره، وتحليل الأدوار والآليات التي يمكن أن تسهم الصحافة العراقية من خلالها في الحد من هذه الظاهرة، فضلاً عن تحديد أبرز التحديات التي تواجهها واقتراح السبل الكفيلة بتعزيز دورها في هذا المجال.

مشكلة البحث

أدى الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي إلى إحداث تحول في طبيعة البيئة الإعلامية، إذ أصبح إنتاج المحتوى وتداوله متاحاً لعدد كبير من المستخدمين، ولم يعد مقصوراً على المؤسسات الإعلامية والصحفية. وعلى الرغم من الإيجابيات التي أتاحها هذه البيئة الرقمية، فإنها أسهمت في الوقت نفسه في انتشار أنماط من المحتوى التي تفتقر في بعض صورها إلى القيمة المهنية والثقافية والتوعوية، وتعتمد على الإثارة والمبالغة والاستنزاف من أجل تحقيق المشاهدات والتفاعل والانتشار. وتكمن المشكلة في أن سرعة انتشار هذا النوع من المحتوى، وإمكانية إعادة إنتاجه وتداوله عبر منصات متعددة، فضلاً عن اعتماد المنصات الرقمية على خوارزميات تعزز المحتوى مرتفع التفاعل، تجعل الحد من انتشاره أمراً معقداً. كما أن ضعف الثقافة الإعلامية والرقمية لدى بعض المستخدمين قد يسهم في استمرار تداوله من خلال المشاهدة والإعجاب وإعادة النشر. وفي مقابل ذلك، تواجه الصحافة العراقية تحديات مهنية وتقنية ومالية وبشرية وقانونية وتنظيمية في التعامل مع هذه الظاهرة، من بينها سرعة تداول المحتوى، والمنافسة على جذب الجمهور، والتطور التقني، ونقص بعض المهارات المتخصصة في التحقق الرقمي، فضلاً عن الإشكالات المرتبطة بتحديد مفهوم المحتوى الهابط وحدوده القانونية. وعليه تتمثل مشكلة البحث في الحاجة إلى تحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه الصحافة العراقية في الحد من انتشار المحتوى الهابط عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والكشف عن الآليات الإعلامية والتوعوية والمهنية التي يمكن توظيفها في هذا المجال، فضلاً عن تحديد أبرز التحديات التي تحد من فاعلية هذا الدور. ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي: ما دور الصحافة العراقية

يقترح عن التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بالمحتوى الهابط، وما أبرز خصائصه وأشكاله في البيئة الرقمية؟
- ما أبرز الأسباب التي أسهمت في انتشار المحتوى الهابط عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟
- ما أبرز الآثار الإعلامية والاجتماعية والثقافية المترتبة على انتشار المحتوى الهابط؟
- ما الأدوار التي يمكن أن تؤديها الصحافة العراقية في الحد من انتشار المحتوى الهابط؟
- ما أبرز الآليات الصحفية والتوعوية والمهنية التي يمكن توظيفها لمواجهة الظاهرة؟
- ما أهم التحديات التي تواجه الصحافة العراقية في الحد من انتشار المحتوى الهابط؟
- ما السبل الكفيلة بتعزيز دور الصحافة العراقية في مواجهة المحتوى الهابط؟

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على مفهوم المحتوى الهابط وخصائصه وأشكاله في البيئة الرقمية.
- بيان أبرز الأسباب والعوامل المؤدية إلى انتشار المحتوى الهابط عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- توضيح الآثار الإعلامية والاجتماعية والثقافية المترتبة على انتشار المحتوى الهابط.
- تحديد الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها الصحافة العراقية في الحد من انتشار المحتوى الهابط.
- بيان أبرز الآليات الصحفية والتوعوية والمهنية التي يمكن استخدامها في مواجهة الظاهرة.
- تحديد أهم التحديات المهنية والتقنية والقانونية والاجتماعية التي تواجه الصحافة العراقية.
- تقديم مجموعة من المقترحات التي تسهم في تعزيز دور الصحافة العراقية في الحد من انتشار المحتوى الهابط.

أهمية البحث

١- الأهمية العلمية: تتبع الأهمية العلمية للبحث من حادثة موضوع المحتوى الهابط في البيئة الرقمية، واتساع انتشاره عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن الحاجة إلى دراسة الظاهرة من منظور إعلامي يركز على دور الصحافة العراقية في الحد من انتشارها. كما يسهم البحث في إثراء الدراسات الإعلامية المتعلقة بالصحافة الرقمية والمسؤولية الاجتماعية والتربية الإعلامية والرقمية، ويمكن أن يمثل أساساً لدراسات مستقبلية أكثر تخصصاً وميدانية.

٢- الأهمية التطبيقية: تتمثل الأهمية التطبيقية للبحث في إمكانية الاستفادة من نتائجه وتوصياته من قبل المؤسسات الصحفية والإعلامية العراقية في تطوير أساليب التعامل المهني مع المحتوى الهابط، وتعزيز التوعية الإعلامية والرقمية لدى الجمهور، وتطوير مهارات الصحفيين في التحقق من الأخبار والصور ومقاطع الفيديو والمعلومات المتداولة، فضلاً عن تشجيع إنتاج محتوى إعلامي بديل يتسم بالجاذبية والقيمة المهنية. كما يمكن أن تفيد نتائجه الجهات التنظيمية والمؤسسات التعليمية والبحثية في تطوير برامج واستراتيجيات أكثر فاعلية للتعامل مع الظاهرة.

منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته لطبيعة الموضوع وأهدافه، وذلك من خلال وصف وتحليل ظاهرة المحتوى الهابط في البيئة الرقمية، والتعرف على خصائصه وأشكاله وأسباب انتشاره وآثاره، وتحليل الدور الذي يمكن أن تؤديه الصحافة العراقية في الحد من انتشاره عبر وسائل التواصل الاجتماعي. كما اعتمد البحث على تحليل الأدبيات والدراسات السابقة والمصادر ذات الصلة بالموضوع، فضلاً عن الاستفادة من التشريعات والضوابط والوثائق التنظيمية ذات العلاقة بالإعلام والمحتوى الرقمي في العراق، بهدف بناء تصور تحليلي متكامل للأدوار الصحفية والآليات والتحديات المرتبطة بمواجهة المحتوى الهابط.

حدود البحث

١- الحدود الموضوعية: يتحدد البحث بدراسة دور الصحافة العراقية في الحد من انتشار المحتوى الهابط عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مع التركيز على مفهوم المحتوى الهابط وأسبابه وآثاره، والأدوار الصحفية والآليات والتحديات وسبل تعزيز المواجهة.

٢- الحدود المكانية : يتحدد البحث مكانياً بـ العراق، مع التركيز على البيئة الإعلامية والصحفية العراقية.

٣- الحدود الزمانية : يتحدد البحث زمنياً بالأدبيات والدراسات والمصادر الحديثة ذات الصلة بالموضوع، ولا سيما ما يتعلق بالتطورات التي شهدتها البيئة الإعلامية الرقمية العراقية خلال السنوات الأخيرة.

هيكل البحث

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مبحثين، يسبقهما تمهيد يتضمن المقدمة ومشكلة البحث وأُسئلته وأهدافه وأهميته ومنهجه وحدوده، وتتعقبها الخاتمة التي تتضمن الاستنتاجات والتوصيات. المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للمحتوى الهابط ودور الصحافة العراقية المطلب الأول: مفهوم المحتوى الهابط وأبعاده في البيئة الرقمية المطلب الثاني: مسؤولية الصحافة العراقية في مواجهة المحتوى الهابط المطلب الثالث: آليات الصحافة العراقية في الحد من المحتوى الهابط والتحديات التي تواجهها المطلب الأول: الآليات الصحفية والإعلامية والقانونية للحد من المحتوى الهابط المطلب الثاني: تحديات تعزيز الدور الصحفي وسبل مواجهتها.

المبحث الأول الإطار المفاهيمي والنظري للمحتوى الهابط ودور الصحافة العراقية

يمثل التطور المتسارع في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات أحد أبرز التحولات التي شهدتها البيئة الإعلامية المعاصرة، إذ أسهم انتشار شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في إحداث تغيرات جوهرية في أنماط إنتاج المحتوى الإعلامي وتداوله واستهلاكه. فلم تعد عملية إنتاج الرسائل الإعلامية تقتصر على المؤسسات الصحفية والإعلامية التقليدية، بل أصبح بإمكان الأفراد إنتاج المحتوى ونشره والوصول إلى جمهور واسع خلال فترة زمنية قصيرة. وقد أفرز هذا التحول مجموعة من الظواهر الإعلامية الجديدة، ومن بينها انتشار أنماط من المحتوى التي توصف بأنها ضعيفة القيمة المهنية أو الثقافية، أو تعتمد على الإثارة والمبالغة والاستغزاز وجذب المشاهدات، وهو ما أصبح يُشار إليه في البيئة الإعلامية العراقية بمصطلح (المحتوى الهابط)^(١). وقد أصبح هذا المحتوى يمثل تحدياً للمنظومة الإعلامية والثقافية، نتيجة قدرته على الانتشار السريع عبر منصات التواصل الاجتماعي، ولا سيما المنصات القائمة على الفيديوهات القصيرة والبث المباشر والتفاعل الفوري. ولا تقتصر أهمية دراسة المحتوى الهابط على تحديد خصائصه وأشكاله، وإنما تمتد إلى البحث في الأسباب التي تساعد على انتشاره والآثار التي يمكن أن يتركها في المجتمع، فضلاً عن بحث مسؤولية المؤسسات الإعلامية والصحفية في تقديم بدائل إعلامية مهنية تساهم في تعزيز الوعي الإعلامي والحد من تداول المضامين السلبية. وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي والنظري للمحتوى الهابط ودور الصحافة العراقية، من خلال مطلبين؛ يتناول الأول مفهوم المحتوى الهابط وأبعاده في البيئة الرقمية، في حين يتناول الثاني مسؤولية الصحافة العراقية وأدوارها في مواجهة هذه الظاهر

المطلب الأول مفهوم المحتوى الهابط وأبعاده في البيئة الرقمية

أصبح مفهوم المحتوى الهابط من المفاهيم المتداولة في البيئة الإعلامية العراقية خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما مع اتساع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وانتقال جزء كبير من النشاط الإعلامي والاتصالي إلى الفضاء الرقمي. وعلى الرغم من شيوع المصطلح في الخطاب الإعلامي والمجتمعي، إلا أن تحديد مضمونه يتطلب التمييز بين المحتوى الهابط وبين المحتوى الذي يختلف فقط من حيث الأسلوب أو الاتجاه أو القيمة الفنية. وتتطلب دراسة هذا المفهوم الوقوف على خصائصه وأشكاله من جهة، ثم البحث في العوامل التي ساعدت على انتشاره والآثار المترتبة عليه من جهة أخرى.

الفرع الأول مفهوم المحتوى الهابط وخصائصه وأشكاله

يقصد بالمحتوى الهابط في سياق هذه الدراسة ذلك المحتوى الإعلامي أو الرقمي الذي يتسم بانخفاض القيمة المهنية أو الثقافية أو التوعوية، ويعتمد بدرجة كبيرة على الإثارة أو المبالغة أو الاستغزاز أو استغلال القضايا الشخصية والاجتماعية بهدف تحقيق الانتشار وزيادة المشاهدات والتفاعل، دون أن يولي الاهتمام الكافي للمعايير المهنية والأخلاقية التي ينبغي أن تحكم عملية إنتاج المحتوى ونشره^(٢). ويلاحظ أن مصطلح (المحتوى الهابط) لا يمثل بالضرورة مفهوماً قانونياً مستقلاً في جميع الحالات، وإنما يستخدم في الخطاب الإعلامي والاجتماعي لوصف مجموعة من المضامين التي تتسم بخصائص سلبية من حيث الشكل أو المضمون أو طريقة تقديمها. ولذلك ينبغي عند تناوله علمياً عدم حصره في نوع واحد من المحتوى، وإنما النظر إليه باعتباره ظاهرة متعددة الأشكال تتداخل فيها عوامل إعلامية واجتماعية واقتصادية وتقنية. وفي البيئة الرقمية، تزداد صعوبة ضبط مفهوم المحتوى الهابط بسبب طبيعة وسائل التواصل الاجتماعي التي تتيح للمستخدمين إنتاج المحتوى ونشره بصورة مباشرة، وتسمح للمحتوى بالانتقال بسرعة بين المستخدمين من خلال المشاركة وإعادة النشر والتعليق والإعجاب. وقد ساعدت هذه البيئة على ظهور نمط جديد من المنافسة يقوم في بعض الحالات على جذب الانتباه أكثر من تقديم القيمة الإعلامية أو المعرفية وتشير الدراسات العراقية الحديثة إلى أن انتشار المحتوى الهابط ارتبط

بوسائل التواصل الاجتماعي، وأن بعض صناعات المحتوى يوظفون هذه المنصات بهدف تحقيق الشهرة وزيادة عدد المتابعين والمشاركات، وهو ما قد يؤدي إلى تقديم مضامين تتجاوز الاعتبارات المهنية أو الأخلاقية^(٣). ويمكن تحديد مجموعة من الخصائص التي تميز المحتوى الهابط في البيئة الرقمية، ومن أبرزها:

أولاً: التركيز على الإثارة وجذب الانتباه: يعتمد المحتوى الهابط في كثير من الأحيان على إثارة فضول الجمهور أو استفزازه، من خلال العناوين المثيرة والصور والمقاطع التي تستهدف الحصول على أكبر قدر من التفاعل.

ثانياً: ضعف القيمة الإعلامية أو المعرفية: قد يخلو المحتوى من المعلومات المفيدة أو المعالجة المتوازنة للموضوع، ويكون الهدف الأساسي منه تحقيق المشاهدات والانتشار.

ثالثاً: الاعتماد على التفاعل الجماهيري: يرتبط انتشار المحتوى الرقمي بعدد المشاهدات والإعجابات والتعليقات والمشاركات، مما يدفع بعض المنتجين إلى البحث عن المضامين القادرة على إثارة أكبر قدر من التفاعل.

رابعاً: السرعة في الإنتاج والنشر: تتميز البيئة الرقمية بسرعة تداول المعلومات والمضامين، الأمر الذي قد يدفع بعض المنتجين إلى نشر المحتوى قبل التحقق من دقته أو تقييم آثاره.

خامساً: قابلية إعادة الإنتاج والانتشار: يمكن إعادة نشر المحتوى الهابط وتعديله واقتباس أجزاء منه ونشره في منصات مختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع نطاق وصوله إلى الجمهور.

سادساً: استثمار الخوارزميات الرقمية: تعمل المنصات الرقمية وفق خوارزميات تسهم في اقتراح المحتوى للمستخدمين وفق أنماط التفاعل السابقة، مما يجعل المحتوى المثير والقابل للتفاعل أكثر قدرة على الانتشار.

سابعاً: ضعف الحدود بين المنتج الإعلامي والمستخدم العادي: أصبح المستخدم العادي قادراً على إنتاج ونشر محتوى يصل إلى جمهور واسع، وهو ما أدى إلى تداخل الأدوار بين الصحفي المحترف وصانع المحتوى والمستخدم العادي^(٤).

أما من حيث الأشكال، فيمكن أن يظهر المحتوى الهابط في صور متعددة، منها المحتوى القائم على الإساءة أو السخرية من الآخرين، والمحتوى الذي يستغل الحياة الشخصية للأفراد، والمحتوى الذي يعتمد على الإثارة المبالغ فيها، وبعض المقاطع التي تتضمن ألفاظاً أو مشاهد لا تتناسب مع القيم والمعايير الاجتماعية، فضلاً عن المحتوى المضلل أو غير الدقيق عندما يقدم بصورة تستهدف تحقيق الانتشار دون الالتزام بالتحقق من المعلومات. ولا يعني ذلك أن كل محتوى ترفيهي أو مثير يعد محتوى هابطاً؛ فالمحتوى الترفيهي يمكن أن يكون مهنيّاً وذو قيمة فنية أو ثقافية. وإنما تكمن المشكلة في افتقار المحتوى إلى المعايير المهنية والأخلاقية، أو اعتماده على الإساءة والإثارة والتضليل أو تقديم نماذج سلوكية سلبية بهدف تحقيق الانتشار. ومن ثم يمكن القول إن مفهوم المحتوى الهابط يرتبط بمجموعة من المعايير، أهمها القيمة الإعلامية، والمهنية، والمسؤولية الاجتماعية، واحترام الجمهور، وعدم الإساءة إلى الأفراد والجماعات، فضلاً عن مراعاة القيم الثقافية والاجتماعية والقواعد القانونية النافذة. ويكتسب هذا التحديد أهمية خاصة في البحث الحالي؛ لأنه يمنع التوسع غير العلمي في استخدام مصطلح (المحتوى الهابط)، ويجعله مرتبطاً بمعايير يمكن من خلالها تحليل الظاهرة ومناقشة دور الصحافة العراقية في الحد منها.

الفرع الثاني أسباب انتشار المحتوى الهابط وآثاره الاجتماعية والثقافية والإعلامية

لم يظهر انتشار المحتوى الهابط في وسائل التواصل الاجتماعي نتيجة عامل واحد، وإنما جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل التقنية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أسهمت طبيعة البيئة الرقمية في توفير الظروف الملائمة للانتشار السريع للمحتوى الذي يعتمد على الإثارة وجذب الانتباه. ويأتي في مقدمة هذه الأسباب سهولة إنتاج المحتوى ونشره؛ إذ لم يعد إنتاج الرسائل الإعلامية بحاجة إلى إمكانيات المؤسسات الصحفية التقليدية، فأصبح الهاتف المحمول كافياً لإنتاج الصور والفيديوهات وبثها إلى جمهور واسع. وقد أدى ذلك إلى زيادة كمية المحتوى المنشور يومياً، مع تفاوت واضح في مستواه المهني والقيمي^(٥). كما يمثل البحث عن الشهرة وزيادة عدد المتابعين والمشاركات أحد العوامل المهمة في انتشار المحتوى الهابط. فكلما ارتفع مستوى التفاعل مع المحتوى زادت فرص انتشاره، وقد يتحول هذا التفاعل إلى مصدر لتحقيق عوائد مادية أو فرص إعلانية بالنسبة لبعض صناعات المحتوى. وقد أشارت دراسة كرار محمد حاتم إلى أن الرغبة في الظهور والشهرة وتحقيق المشاهدات والأرباح تمثل أحد العوامل المرتبطة بإنتاج بعض المضامين الهابطة عبر منصات التواصل الاجتماعي. ويضاف إلى ذلك طبيعة الخوارزميات التي تعتمد عليها منصات التواصل الاجتماعي، والتي تقوم على تقديم المحتوى للمستخدم وفق اهتماماته وأنماط تفاعله. ويؤدي ذلك إلى زيادة فرص انتشار المحتويات التي تحقق معدلات مرتفعة من التفاعل، بغض النظر في بعض الأحيان عن قيمتها الإعلامية أو الثقافية. ومن الأسباب أيضاً المنافسة الشديدة بين

صناع المحتوى والمؤسسات الإعلامية على جذب الجمهور، إذ أصبحت المشاهدة والتفاعل مؤشرين مهمين في البيئة الإعلامية الرقمية. وقد تدفع هذه المنافسة بعض الجهات إلى تقديم محتوى أكثر إثارة من أجل المحافظة على الجمهور وزيادة نسب الوصول. كما يمثل ضعف التربية الإعلامية والرقمية أحد أسباب استمرار تداول المحتوى الهابط، إذ إن الجمهور الذي يفكر إلى مهارات التمييز بين المحتوى المهني وغير المهني قد يسهم بصورة غير مباشرة في انتشار هذا النوع من المحتوى من خلال المشاهدة والإعجاب وإعادة النشر. وتؤكد دراسة حاتم أهمية التربية الإعلامية في رفع قدرة الأفراد على اختيار المضامين المناسبة ورصد المحتويات الهابطة وتجنبها. كذلك يمكن أن يسهم ضعف التحقق من المعلومات والمصادر في انتشار المحتويات غير الدقيقة أو المضللة، ولا سيما عندما يتعامل المستخدم مع وسائل التواصل الاجتماعي بوصفها مصدراً بديلاً عن المؤسسات الإعلامية المتخصصة. أما من الناحية الاجتماعية والثقافية، فقد يؤدي انتشار المحتوى الهابط إلى مجموعة من الآثار، يمكن بيان أبرزها بما يأتي:

أولاً: التأثير في الذوق العام: قد يؤدي التعرض المتكرر للمضامين التي تعتمد على الابتذال أو الإثارة إلى جعلها مألوفة لدى الجمهور، الأمر الذي يمكن أن يسهم تدريجياً في تغيير معايير الحكم على جودة المحتوى.

ثانياً: التأثير في القيم والسلوك الاجتماعي: قد يسهم انتشار بعض النماذج السلبية أو السلوكيات غير الملائمة في تقديمها إلى الجمهور باعتبارها أنماطاً طبيعية أو مقبولة، خصوصاً لدى الفئات العمرية الأصغر.

ثالثاً: إضعاف المحتوى الإعلامي المهني: عندما يصبح المحتوى المثير أكثر قدرة على جذب الجمهور من المحتوى المهني، تواجه المؤسسات الصحفية تحدياً يتمثل في المحافظة على جمهورها دون التخلي عن المعايير المهنية.

رابعاً: تشويه صورة الإعلام: قد يؤدي الخلط بين الصحافة المهنية والمحتوى الذي ينتجه الأفراد على المنصات الرقمية إلى إضعاف ثقة الجمهور بالمؤسسات الإعلامية، خصوصاً عندما يتم تداول محتويات غير مهنية على أنها مواد إعلامية.

خامساً: التأثير في الهوية والثقافة: قد يسهم الانتشار الواسع للمضامين السطحية أو المبتذلة في إضعاف بعض القيم الثقافية والاجتماعية، ولا سيما مع تزايد تعرض فئة الشباب للمحتوى الرقمي. وفي السياق العراقي، أشارت الأدبيات الحديثة إلى أن ظاهرة المحتوى الهابط لا تقتصر على مسألة الذوق العام، وإنما يمكن أن ترتبط بقضايا أوسع مثل الأمن الثقافي والهوية الوطنية والاستقرار المجتمعي، نتيجة طبيعة البيئة الرقمية وسرعة انتشار المحتوى عبر المنصات المختلفة.^(١) ومن جانب آخر، لا يمكن معالجة الظاهرة من خلال المنع أو الرقابة وحدهما؛ لأن طبيعة البيئة الرقمية تجعل السيطرة الكاملة على إنتاج وتداول المحتوى أمراً بالغ الصعوبة. ولذلك تبرز أهمية بناء مقاربة إعلامية وتوعوية متكاملة تقوم على تطوير المحتوى المهني، وتعزيز التربية الإعلامية والرقمية، وتدريب الصحفيين وصناع المحتوى، وتشجيع الجمهور على التحقق والتقييم النقدي للمضامين التي يتعرض لها وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن انتشار المحتوى الهابط يمثل نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل، أهمها سهولة النشر، والرغبة في الشهرة، والمنافسة على المشاهدات، وطبيعة الخوارزميات الرقمية، وضعف التربية الإعلامية، فضلاً عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية. كما أن آثاره لا تتوقف عند حدود المحتوى نفسه، وإنما يمكن أن تمتد إلى الذوق العام والقيم والثقافة والثقة بالمؤسسات الإعلامية. وعليه فإن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب دوراً فاعلاً للصحافة العراقية، ليس فقط من خلال كشف المحتوى الهابط وانتقاده، وإنما من خلال إنتاج محتوى بديل يتمتع بالجودة والمصداقية والقيمة الثقافية والتوعوية، وهو ما سيتم تناوله في المطلب الثاني من هذا المبحث

المطلب الثاني الصحافة العراقية ومسؤوليتها في مواجهة المحتوى الهابط

أظهر المطلب الأول أن ظاهرة المحتوى الهابط لم تعد ظاهرة محدودة في نطاق الترفيه أو الاستخدام الشخصي لوسائل التواصل الاجتماعي، وإنما أصبحت جزءاً من البيئة الإعلامية الرقمية التي تؤثر في أنماط تلقي المعلومات والقيم والسلوك الاجتماعي. كما أن سرعة انتشار هذا النوع من المحتوى، وقابليته لإعادة النشر، واعتماده على الإثارة والتفاعل الجماهيري، جعلت مواجهته تتطلب أدواراً متعددة لا تقتصر على الإجراءات القانونية أو الرقابية. وفي هذا السياق، تبرز الصحافة العراقية بوصفها مؤسسة إعلامية تمتلك القدرة على تقديم خطاب بديل يقوم على المهنية والدقة والتحقق والتوعية، فضلاً عن قدرتها على تفسير الظواهر الاجتماعية والإعلامية للجمهور. ومن ثم فإن مواجهة المحتوى الهابط لا تعني فقط انتقاد هذا المحتوى أو الكشف عن مخاطره، وإنما تتطلب إنتاج محتوى صحفي يتمتع بالقيمة المعرفية والثقافية، ويسهم في بناء وعي نقدي لدى الجمهور. وتستند مسؤولية الصحافة في هذا المجال إلى مفهوم أوسع هو المسؤولية الاجتماعية للإعلام، الذي يقوم على التوفيق بين حرية التعبير من جهة، والمسؤولية تجاه المجتمع وحقوق الأفراد والقيم العامة من جهة أخرى. كما تتطلب البيئة الرقمية إعادة النظر في الأدوار التقليدية للصحافة، بحيث لا تقتصر على نقل الأخبار، وإنما تمتد إلى التحقق والتفسير والتثقيف والتصحيح والمساهمة في بناء الوعي الإعلامي والرقمي. وعليه يتناول هذا

المطلب مفهوم المسؤولية الاجتماعية للصحافة في البيئة الرقمية، ثم يوضح أبرز الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها الصحافة العراقية في التوعية والتثقيف والحد من انتشار المحتوى الهابط.

الفرع الأول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للصحافة في البيئة الرقمية

يقوم مفهوم المسؤولية الاجتماعية للصحافة على أن حرية الإعلام لا تتفصل عن المسؤولية المترتبة على ممارسة هذه الحرية، فالمؤسسة الصحفية لا تؤدي وظيفة نقل المعلومات فحسب، وإنما تؤدي وظيفة اجتماعية تتصل بحق الجمهور في الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة، وبحق الأفراد والجماعات في عدم التعرض للتشهير أو التحريض أو التمييز أو التضليل. وترداد أهمية هذا المفهوم في البيئة الرقمية نتيجة التحول الذي طرأ على عملية إنتاج الرسالة الإعلامية؛ إذ أصبح الصحفي والمؤسسة الصحفية يعملان في بيئة تتسم بسرعة انتشار المعلومات، وتعدد مصادرها، وإمكانية إعادة تداولها خلال دقائق، فضلاً عن وجود منافسة مستمرة مع المحتوى الذي ينتجه المستخدمون وصناع المحتوى. وهذا التحول جعل المسؤولية المهنية أكثر تعقيداً، لأن الخطأ الصحفي لم يعد محصوراً في نطاق الوسيلة التي نشرته، بل يمكن أن ينتشر عبر منصات متعددة وبسرعة كبيرة. ومن هنا فإن المسؤولية الاجتماعية للصحافة الرقمية يمكن أن تقوم على مجموعة من المبادئ الأساسية، يأتي في مقدمتها الدقة والتحقق من المعلومات. فالصحافة المهنية مطالبة بالتأكد من مصادر الأخبار قبل نشرها، وعدم إعادة تداول الشائعات أو المعلومات غير الموثقة لمجرد انتشارها على وسائل التواصل الاجتماعي. ويكتسب هذا المبدأ أهمية خاصة في مواجهة المحتوى الهابط؛ لأن إعادة نشر المادة المثيرة من قبل مؤسسة صحفية، حتى لو كان الهدف انتقادها، يمكن أن تسهم عملياً في زيادة انتشارها. وقد أكدت لائحة قواعد البث الإعلامي العراقية أهمية الالتزام بالمعايير المهنية في نقل المعلومات، وربطت تنظيم العمل الإعلامي باحترام حرية التعبير والمسؤولية المهنية. كما تستند اللائحة إلى الإطار الدستوري والقانوني المنظم للإعلام في العراق^(٧). ولا تقتصر المسؤولية الاجتماعية للصحافة على الدقة فقط، بل تشمل الحياد والتوازن والإنصاف في معالجة القضايا التي تهم المجتمع. فالصحفي مطالب بتقديم الموضوع بصورة متوازنة وعدم استخدام الوسيلة الإعلامية للتحريض أو التشهير أو استهداف فئة اجتماعية أو دينية أو قومية. وتوضح أهمية هذا المبدأ في البيئة الرقمية بصورة أكبر، لأن بعض المضامين التي تنتشر على وسائل التواصل الاجتماعي قد تقوم على السخرية أو الإساءة أو إثارة الخلافات بين فئات المجتمع. ومن ثم فإن الصحافة المهنية مطالبة بعدم إعادة إنتاج هذه المضامين بطريقة تزيد من انتشارها أو تحولها إلى مادة إعلامية قائمة بذاتها. وفي هذا السياق، تؤكد هيئة الإعلام والاتصالات العراقية أن لائحة قواعد البث الإعلامي لا تقتصر على وسائل الإعلام التقليدية، بل تمتد إلى أشكال المحتوى المنشور عبر المنصات الرقمية، بما في ذلك ما يصدر عن المدونين والمؤثرين والمشاهير، وأن المحتوى الذي يتضمن إساءة أو تضليلاً أو خطاباً غير مسؤول يمكن أن يمثل مخالفة للضوابط المهنية^(٨). كما ترتبط المسؤولية الاجتماعية للصحافة بمبدأ احترام القيم الاجتماعية والثقافية، من دون أن يعني ذلك فرض رقابة مسبقة على المحتوى أو إلغاء حرية التعبير. فالغاية الأساسية هي إيجاد توازن بين حق الصحفي في التعبير وحق المجتمع في إعلام مسؤول، وبين حرية النقد وبين منع الإساءة والتحريض والكراهية. وقد أوضحت هيئة الإعلام والاتصالات أن الهدف من لائحة قواعد البث الإعلامي ليس تقييد حرية التعبير، وإنما تنظيم الخطاب الإعلامي ومنع المضامين التي يمكن أن تسهم في التحريض على العنف والكراهية أو تغذية النزاعات والصراعات داخل المجتمع^(٩). وتأخذ المسؤولية الاجتماعية للصحافة في البيئة الرقمية بعداً آخر يتمثل في التصحيح الإعلامي. فالمؤسسة الصحفية لا تقتصر مسؤوليتها على نشر المعلومات، بل تتحمل مسؤولية تصحيح الأخطاء التي قد تقع فيها، وتوضيح المعلومات غير الدقيقة، وعدم ترك الجمهور أمام معلومات مضللة انتشرت عبر المنصات الرقمية. ويكتسب هذا الدور أهمية خاصة في العراق في ظل ما أشارت إليه هيئة الإعلام والاتصالات من استمرار متابعة المحتوى الإعلامي والرقمي ورصد المخالفات المرتبطة بالتحريض ونشر المعلومات المضللة والخطابات التي تهدد السلم الأهلي^(١٠). ومن منظور الدراسة الحالية، فإن المسؤولية الاجتماعية للصحافة تجاه المحتوى الهابط لا تعني أن الصحافة مسؤولة وحدها عن منع انتشاره، وإنما تتمثل في قدرتها على تقديم معالجة مهنية للظاهرة، ورفع وعي الجمهور بمخاطرها، وتوفير محتوى بديل ذي قيمة، وعدم المساهمة في تضخيم انتشار المضامين الهابطة من خلال إعادة تداولها دون ضرورة مهنية. وعليه يمكن تحديد المسؤولية الاجتماعية للصحافة العراقية في البيئة الرقمية في مجموعة من المبادئ، أهمها:

١. الالتزام بالدقة والموضوعية في نقل المعلومات.
٢. التحقق من مصادر الأخبار والمعلومات قبل نشرها.
٣. عدم إعادة نشر المحتوى الهابط بطريقة تؤدي إلى زيادة انتشاره.
٤. احترام الخصوصية وكرامة الأفراد.

٥. الابتعاد عن خطاب الكراهية والتحريض والتمييز.
٦. تصحيح المعلومات الخاطئة والمضللة.
٧. تقديم محتوى ثقافي وتوعوي بديل.
٨. تعزيز الوعي الإعلامي والرقمي لدى الجمهور.
٩. الالتزام بالتشريعات واللوائح المهنية المنظمة للعمل الإعلامي.
١٠. تحقيق التوازن بين حرية التعبير والمسؤولية الاجتماعية.

ومن ثم فإن المسؤولية الاجتماعية للصحافة تمثل الأساس النظري الذي يمكن من خلاله فهم الدور الذي تستطيع الصحافة العراقية القيام به في مواجهة المحتوى الهابط، وهو ما يقود إلى دراسة أدوارها العملية في مجال التوعية والتثقيف والإنتاج الإعلامي المهني.

الفرع الثاني أدوار الصحافة العراقية في التوعية والتثقيف والحد من انتشار المحتوى الهابط

إذا كانت المسؤولية الاجتماعية تمثل الإطار العام الذي يحكم عمل الصحافة تجاه المجتمع، فإن دور الصحافة في مواجهة المحتوى الهابط يتجسد في مجموعة من الوظائف الإعلامية والتوعوية التي يمكن أن تسهم في الحد من انتشاره وآثاره. ويأتي في مقدمة هذه الأدوار الدور التوعوي، إذ تستطيع الصحافة العراقية توعية الجمهور بطبيعة المحتوى الهابط وأشكاله، وتوضيح مخاطره الاجتماعية والثقافية، وتعريف المستخدمين بطرق التعامل معه وعدم المساهمة في انتشاره. وتزداد أهمية هذا الدور مع ارتفاع قدرة الجمهور على إنتاج المحتوى وإعادة نشره. وتشير الدراسات العراقية الحديثة إلى أهمية التوعية والتثقيف في مواجهة المحتوى الهابط، إذ خلصت دراسة جدي وآخرين إلى أهمية تطوير برامج توعية وتثقيفية للجمهور، إلى جانب تدريب العاملين في وسائل الإعلام وتطوير قدراتهم المهنية^(١١). ومن الأدوار المهمة أيضاً الدور التثقيفي، ويتمثل في تقديم محتوى إعلامي يرفع مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي لدى الجمهور، ويقدم نماذج بديلة عن المحتوى الذي يعتمد على الإثارة والابتذال. فمواجهة المحتوى الهابط لا تتحقق فقط من خلال مهاجمته، وإنما من خلال توفير محتوى بديل قادر على جذب الجمهور من خلال الجودة والقيمة. وفي هذا المجال، تمثل الصحافة العراقية وسيلة مهمة لنشر المعرفة المتعلقة بالاستخدام المسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي، ويمكنها إنتاج برامج وتقارير وتحقيقات ومواد توعوية تتناول كيفية التحقق من المعلومات، والتمييز بين المحتوى المهني وغير المهني، وأهمية عدم مشاركة المواد التي تتضمن إساءة أو تضليلاً. ويأتي بعد ذلك الدور التفسيري والتحليلي، إذ يمكن للصحافة أن تتجاوز مجرد نقل أخبار الإجراءات المتخذة ضد أصحاب المحتوى الهابط إلى تحليل أسباب الظاهرة وأبعادها الاجتماعية والثقافية والقانونية. ويساعد هذا النوع من المعالجة الجمهور على فهم الظاهرة بدلاً من الاكتفاء بمشاهدة الحالات الفردية منها. كما تستطيع الصحافة القيام بدور رقابي من خلال متابعة ما ينشر على المنصات الرقمية، وتسليط الضوء على المخالفات التي تؤثر في المجتمع، ومتابعة الإجراءات التي تتخذها الجهات التنظيمية والقضائية، مع الالتزام بالموضوعية وعدم تحويل التغطية إلى وسيلة للتشهير. ويشمل الدور الرقابي كذلك متابعة أداء المؤسسات والجهات المعنية بتنظيم المحتوى الرقمي، وطرح الأسئلة حول فاعلية الإجراءات المتخذة، ومدى تحقيقها للتوازن بين حماية المجتمع وضمان حرية التعبير. وتبرز كذلك وظيفة التحقق والتدقيق الإعلامي بوصفها من أهم وظائف الصحافة الحديثة. فالمؤسسة الصحفية تستطيع مواجهة المحتوى المضلل والهابط من خلال التحقق من الصور والفيديوهات والمعلومات المتداولة قبل إعادة نشرها، وبيان سياقها الصحيح للجمهور. وقد أصبح هذا الدور أكثر أهمية مع التطور الكبير في تقنيات إنتاج المحتوى الرقمي، بما فيها تقنيات التلاعب بالصور والفيديوهات والذكاء الاصطناعي. وبالتالي فإن الصحفي لم يعد مطالباً فقط بالبحث عن المعلومات، وإنما أصبح مطالباً أيضاً بالتحقق من أصالتها ومصدرها وسياقها. ومن الأدوار المهمة كذلك إنتاج المحتوى البديل. ويقصد به قيام المؤسسات الصحفية بإنتاج مضامين تتسم بالجودة والجاذبية، وتتناول قضايا المجتمع بصورة مهنية، وتقدم المعلومات والتحليل والخدمة العامة بطريقة قادرة على منافسة المحتوى القائم على الإثارة. وهذا الجانب مهم بصورة خاصة؛ لأن الجمهور لا يمكن مطالبته بالابتعاد عن المحتوى الهابط دون توفير بدائل إعلامية مناسبة له. ولذلك فإن تطوير الصحافة الرقمية العراقية يتطلب الاهتمام بالمحتوى المرئي والقصير والتفاعلي، مع المحافظة على المهنية والقيمة المعرفية. كما يمكن للصحافة العراقية أن تؤدي دوراً في تعزيز التربية الإعلامية والرقمية من خلال نشر مواد مبسطة تساعد الجمهور على اكتساب مهارات تقييم المعلومات، والتأكد من مصادرها، وفهم أساليب التضليل، والتعامل المسؤول مع المحتوى الرقمي. وفي هذا الإطار، تمثل التربية الإعلامية أحد المسارات المهمة لمواجهة المحتوى الهابط؛ لأنها لا تركز على منع المحتوى فقط، وإنما تعمل على بناء جمهور قادر على تقييم المحتوى واختيار ما يتناسب مع احتياجاته وقيمه. وقد أكدت دراسة كرار محمد حاتم أهمية التربية الإعلامية في رفع الوعي تجاه المضامين الإلكترونية الهابطة^(١٢). كما تستطيع الصحافة الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي ذاتها في مواجهة المحتوى الهابط؛ إذ لا ينبغي النظر إلى هذه المنصات بوصفها مصدراً

للمشكلة فقط، وإنما يمكن توظيفها كأداة لنشر المحتوى التوعوي والمهني. ويمكن للمؤسسات الصحفية استخدام الفيديوهاات القصيرة والإنفوغراف والتقاير التفاعلية والحملات الرقمية للوصول إلى الفئات الأكثر استخداماً لهذه المنصات. ومن جانب آخر، يمكن للصحافة العراقية أن تؤدي دوراً في بناء الشراكات مع المؤسسات التعليمية والثقافية والمهنية، من خلال إطلاق حملات مشتركة للتوعية بالاستخدام المسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي، وإقامة الندوات وورش العمل المتعلقة بالثقافة الرقمية والتحقق من المعلومات. وقد أكدت دراسة جدي وآخرين أهمية التعاون مع المؤسسات التعليمية والثقافية، إلى جانب تطوير برامج تدريبية للعاملين في المجال الإعلامي وإطلاق برامج توعوية تعزز الوعي الرقمي والأمان الإلكتروني.^(١٣) وتبرز أيضاً أهمية التدريب المهني للصحفيين، لأن مواجهة المحتوى الهابط تتطلب مهارات جديدة تتعلق بالتحقق الرقمي، وتحليل المحتوى، واستخدام أدوات البحث الرقمي، وفهم خوارزميات المنصات، وإنتاج محتوى جذاب دون التضحية بالمعايير المهنية. ولا يقتصر دور الصحافة على مواجهة المحتوى الهابط بعد انتشاره، وإنما يمكن أن تقوم بدور وقائي من خلال إنتاج حملات إعلامية مستمرة قبل تفاقم الظاهرة، وتوعية الجمهور بمخاطر إعادة النشر، وتقديم نماذج إيجابية لصناعة المحتوى. ومن الناحية التنظيمية، يمكن للصحافة أيضاً أن تسهم في تعزيز ثقافة الالتزام بالمعايير المهنية من خلال نشر قواعد العمل الصحفي وأخلاقيات النشر، والتعريف بحقوق الجمهور وواجباته، وشرح القواعد التي تحكم المحتوى الإعلامي الرقمي. وقد أكدت هيئة الإعلام والاتصالات في العراق في عام ٢٠٢٦ أن قواعد البث الإعلامي تنطبق على المحتوى الرقمي، بما في ذلك المحتوى الذي ينتجه المدونون والمؤثرون والمشاهير، وأن المحتوى الذي يتضمن الإساءة أو التضليل أو الخطاب غير المسؤول يمثل مخالفة للضوابط المهنية^(١٤). كما أن التطبيق العملي لهذه الضوابط يظهر في إجراءات الهيئة تجاه المخالفات الإعلامية؛ فقد أعلنت الهيئة في آذار ٢٠٢٦ توجيه إنذار إلى إحدى القنوات بسبب محتوى لم ينسجم مع معايير الدقة والنزاهة والشفافية، وأكدت استمرارها في رصد المحتوى واتخاذ الإجراءات التنظيمية عند وجود مخالفات^(١٥). وبذلك يتضح أن دور الصحافة العراقية في الحد من المحتوى الهابط لا ينبغي أن يفهم على أساس المنع أو الرقابة فقط، بل باعتباره دوراً إعلامياً متكاملًا يقوم على التوعية، والتثقيف، والتحقق، والتفسير، والرقابة، وإنتاج المحتوى البديل، وتعزيز التربية الإعلامية والرقمية. ويمكن تلخيص أبرز أدوار الصحافة العراقية في هذا المجال بالآتي:

الدور	مضمونة
الدور التوعوي	تعريف الجمهور بمخاطر المحتوى الهابط وطرق التعامل معه.
الدور التثقيفي	نشر القيم والمعارف والمضامين الإيجابية
الدور التحقيقي	التحقق من الأخبار والصور والفيديوهاات والمعلومات
الدورالتفسيري	تحليل أسباب الظاهرة وأبعادها الاجتماعية والثقافية
الدور الرقابي	متابعة المحتوى والمخالفات والإجراءات التنظيمية
الدور البديل	إنتاج محتوى مهني جذاب ينافس المحتوى الهابط
الدور الوقائي	تنفيذ حملات إعلامية للحد من انتشار الظاهرة
الدور التدريبي	تطوير مهارات الصحفيين في الإعلام الرقمي
الدور التشاركي	التعاون مع المؤسسات التعليمية والثقافية والتنظيمية
الدور الرقمي	توظيف وسائل التواصل نفسها في نشر التوعية والمحتوى المهني

وعليه، فإن الصحافة العراقية تستطيع أن تؤدي دوراً محورياً في الحد من انتشار المحتوى الهابط إذا انتقلت من التعامل مع الظاهرة بوصفها مادة خبرية أو موضوعاً للانتقاد إلى التعامل معها باعتبارها قضية إعلامية واجتماعية وثقافية تحتاج إلى استراتيجية مهنية متكاملة. وهذا الاستنتاج يمهّد للمبحث الثاني، الذي سيتناول بصورة أكثر تحديداً الآليات الصحفية والتشريعية لمواجهة المحتوى الهابط، ثم التحديات التي تحد من فاعلية هذه الآليات وسبل تعزيزه

المبحث الثاني آليات الصحافة العراقية في الحد من المحتوى الهابط والتحديات التي تواجهها

أظهر المبحث الأول أن انتشار المحتوى الهابط في البيئة الرقمية يرتبط بمجموعة من العوامل التقنية والإعلامية والاجتماعية والاقتصادية، وأن آثاره لا تقتصر على الجانب الإعلامي، وإنما يمكن أن تمتد إلى الذوق العام والقيم الاجتماعية والثقافية والثقة بالمؤسسات الإعلامية. كما تبين أن الصحافة العراقية لا تؤدي دوراً هامشياً في مواجهة هذه الظاهرة، بل تمتلك مجموعة من الأدوات المهنية والتوعوية التي يمكن توظيفها للحد من

انتشارها. وانطلاقاً من ذلك، فإن مواجهة المحتوى الهابط لا يمكن أن تقوم على المعالجة القانونية وحدها، ولا على الرقابة وحدها، وإنما تحتاج إلى تكامل بين الآليات الصحفية والإعلامية^(١٦)، والآليات التوعوية، والتنظيمية والتشريعية. كما أن نجاح هذه الآليات يتوقف على قدرة المؤسسات الصحفية على تطوير أدواتها المهنية والتقنية، وعلى قدرتها على إنتاج محتوى بديل قادر على المنافسة في البيئة الرقمية. وتزداد أهمية هذا التكامل في العراق في ضوء استمرار النقاش المؤسسي والقانوني حول المحتوى الرقمي؛ فقد أكدت هيئة الإعلام والاتصالات في عام ٢٠٢٦ أن قواعد البث الإعلامي والضوابط المهنية تشمل المحتوى المنشور عبر المنصات الرقمية، بما فيه المحتوى الذي ينتجه المدونون والمؤثرون والمشاهير، وأن المحتوى الذي يتضمن إساءة أو تضليلاً أو خطاباً غير مسؤول يمكن أن يمثل مخالفة للضوابط المهنية. هيئة الإعلام والاتصالات وعليه^(١٧)، يتناول هذا المبحث أولاً الآليات الإعلامية والصحفية والتشريعية لمواجهة المحتوى الهابط، ثم ينتقل إلى التحديات التي تحد من فاعلية الصحافة العراقية، وسبل تعزيز دورها في الحد من انتشار هذه الظاهرة.

المطلب الأول الآليات الصحفية والتشريعية لمواجهة المحتوى الهابط

تتطلب مواجهة المحتوى الهابط بناء منظومة متكاملة تجمع بين الوسائل الإعلامية والتوعوية من جهة، والأطر القانونية والتنظيمية من جهة أخرى. فالصحافة تستطيع التأثير في اتجاهات الجمهور من خلال التوعية والتحليل وإنتاج المحتوى البديل، في حين توفر القواعد القانونية والتنظيمية الإطار الذي يحدد المسؤوليات والحدود التي ينبغي ألا يتجاوزها المحتوى المنشور. ومن ثم، فإن دراسة هذه الآليات تتطلب التمييز بين الآليات التي تستطيع الصحافة ممارستها مباشرة، وبين الآليات القانونية والتنظيمية التي تقع مسؤولية تطبيقها على الجهات المختصة^(١٨).

الفرع الأول الآليات الإعلامية والصحفية في التوعية ومواجهة المحتوى الهابط

تمثل الآليات الإعلامية والصحفية الجانب الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة؛ لأن الصحافة لا تقتصر وظيفتها على نقل الأخبار المتعلقة بالمحتوى الهابط، وإنما تستطيع أن تؤدي دوراً مباشراً في الوقاية منه والحد من انتشاره من خلال إنتاج خطاب إعلامي بديل ورفع مستوى الوعي لدى الجمهور. وتتمثل أولى هذه الآليات في التوعية الإعلامية المستمرة، وذلك من خلال إعداد التقارير والتحقيقات والبرامج والمقالات التي تشرح مفهوم المحتوى الهابط، وتوضح خصائصه وأسباب انتشاره وآثاره، وتبين للجمهور كيفية التعامل معه^(١٩). وتكتسب هذه الآلية أهميتها من أن المستخدم لا يمثل مجرد متلقٍ للمحتوى، بل يمكن أن يتحول إلى طرف في عملية نشره من خلال المشاركة وإعادة النشر والتعليق. وقد أكدت دراسة جدي وآخرين أهمية البرامج التوعوية والتثقيفية الموجهة إلى الجمهور، وربطت مواجهة المحتوى الهابط بالحاجة إلى استراتيجية إعلامية متكاملة تقوم على التوعية والتثقيف وتطوير أداء العاملين في المؤسسات الإعلامية. ومن الآليات المهمة إنتاج المحتوى البديل. فمواجهة المحتوى الهابط لا ينبغي أن تعتمد على مهاجمته فقط، لأن التركيز المفرط عليه قد يؤدي paradoxically إلى زيادة انتشاره. والأكثر فاعلية هو أن تقدم المؤسسات الصحفية محتوى بديلاً يتمتع بالجاذبية والقيمة في الوقت نفسه، ويجمع بين الاختصار والسرعة والوضوح والدقة. وتتطلب البيئة الرقمية إعادة صياغة المنتج الصحفي بما يتناسب مع طبيعة الجمهور الجديد؛ إذ يمكن للمؤسسات الصحفية استخدام الفيديو القصير، والإنفوغراف، والبودكاست، والتقارير التفاعلية، والمواد التفسيرية، مع المحافظة على المعايير المهنية^(٢٠). وبهذا يمكن للصحافة أن تنافس المحتوى الهابط في المجال الذي يستقطب فيه الجمهور، ولكن من خلال مضمون مختلف وأكثر قيمة. وتبرز كذلك آلية التحقق الصحفي من المعلومات، وهي من أهم الآليات التي يمكن أن تعتمد عليها الصحافة في مواجهة المحتوى الرقمي غير الموثوق. إذ ينبغي للمؤسسة الصحفية قبل إعادة نشر أي مادة متداولة على وسائل التواصل الاجتماعي أن تتحقق من مصدرها وسياقها وتاريخها، وأن تتأكد من صحة الصور ومقاطع الفيديو والاقتباسات الواردة فيها^(٢١). وتزداد أهمية هذه الآلية لأن إعادة نشر محتوى هابط أو مضلل من قبل وسيلة صحفية قد تمنحه شرعية إعلامية، وتؤدي إلى وصوله إلى جمهور أوسع. ولذلك فإن التحقق لا يمثل إجراءً فنياً فقط، بل يمثل جزءاً من المسؤولية الاجتماعية للصحافة. كما يمكن للصحافة ممارسة المعالجة التفسيرية والتحليلية للظاهرة. فبدلاً من الاكتفاء بنشر خبر عن توقيف أحد صناع المحتوى أو اتخاذ إجراء بحقه، يمكن للصحفي أن يبحث في الأسباب التي أدت إلى انتشار الظاهرة، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تقف وراءها، وأثر الخوارزميات الرقمية، ومستوى التربية الإعلامية لدى الجمهور، ومدى فاعلية الإجراءات التنظيمية. وهذه المعالجة تتسجم مع طبيعة البحث الحالي، لأنه لا ينظر إلى المحتوى الهابط باعتباره حالات فردية منعزلة، وإنما باعتباره ظاهرة إعلامية واجتماعية تحتاج إلى تفسير وتحليل. ومن الآليات المهمة أيضاً الحملات الإعلامية والتوعوية الرقمية. ويمكن للمؤسسات الصحفية إطلاق حملات موجهة إلى فئات الشباب ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، تتناول مخاطر المشاركة في نشر المحتوى المسيء أو المضلل، وتدعو إلى التحقق من المعلومات قبل تداولها، وتوضح الفرق بين حرية التعبير والإساءة أو التشهير أو التحريض. كما يمكن الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي نفسها في تنفيذ هذه الحملات؛ إذ إن مواجهة المحتوى الرقمي من خلال وسائل الإعلام التقليدية وحدها قد لا تصل إلى الجمهور الذي

يستهلك المحتوى عبر المنصات الرقمية. وتؤكد دراسة حديثة حول آليات تصدي الإعلام الأمني العراقي للمحتوى الرقمي الهابط أهمية الآليات الوقائية والتوعوية في تحصين الجمهور فكرياً، وتقليل دعم ومتابعة صناع المحتوى الهابط، إضافة إلى أهمية توفير المعلومات للرأي العام ومكافحة الشائعات. كما تستطيع الصحافة القيام بدور رقابي من خلال متابعة ما ينشر في المنصات الرقمية والكشف عن المضامين التي تتضمن إساءة أو تضليلاً أو انتهاكاً للمعايير المهنية، مع ضرورة الالتزام بالموضوعية وعدم تحويل التغطية الصحفية إلى أداة للتشهير بالأفراد. ويجب في هذا المجال التمييز بين نقد المحتوى والتشهير بصاحبه. فالصحافة تستطيع أن تنتقد مضموناً معيناً وتوضح مخالفته للمعايير المهنية أو القانونية، لكنها في الوقت نفسه مطالبة باحترام حقوق الأشخاص وعدم إصدار أحكام قضائية مسبقة بحقهم. ومن الآليات المهمة كذلك تعزيز التربية الإعلامية والرقمية. فالجمهور الذي يمتلك مهارات تحليل المحتوى والتحقق من المصادر يكون أكثر قدرة على مقاومة المضامين الهابطة وعدم المساهمة في انتشارها. وقد تناولت دراسة حاتم أهمية التربية الإعلامية في رفع الوعي تجاه المضامين الإلكترونية الهابطة، بما يجعلها أحد المسارات المهمة في معالجة الظاهرة. كما يمكن للمؤسسات الصحفية إقامة شراكات مع الجامعات والمؤسسات التعليمية والثقافية لإنتاج مواد توعوية وإقامة الندوات وورش العمل حول الاستخدام المسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي. وقد أوصت دراسة جدي وآخرين بتعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية والثقافية وتطوير البرامج التدريبية للعاملين في المجال الإعلامي. وتبرز أيضاً آلية التدريب والتطوير المهني للصحفيين، إذ لم تعد المهارات الصحفية التقليدية كافية للتعامل مع البيئة الرقمية. فالصحفي المعاصر يحتاج إلى معرفة أدوات التحقق الرقمي، وتحليل البيانات، وفهم آليات انتشار المحتوى، واستخدام تقنيات البحث الرقمي، والتعامل مع الصور والفيديوهات والمحتوى الذي تنتجه تقنيات الذكاء الاصطناعي. وبناءً على ما تقدم، يمكن تحديد أهم الآليات الصحفية في مواجهة المحتوى الهابط بما يأتي:

الآلية	مضمونها
التوعية الاعلامية	تعريف الجمهور بالمحتوى الهابط ومخاطره.
نتائج محتوى البديل	تقديم محتوى مهني جذاب وذو قيمة
التحقق	فحص المعلومات والصور والفيديوهات قبل النشر
التحليل والتفسير	تحليل أسباب الظاهرة وآثارها
الحملات الاعلامية	نشر رسائل توعوية مستمرة عبر المنصات
الرقابة الصحفية	متابعة المخالفات والمضامين السلبية
التربية الاعلامية	تنمية القدرة النقدية لدى الجمهور
التدريب المهني	التعاون مع الجامعات والمؤسسات الثقافية
الشراكات	التعاون مع الجامعات والمؤسسات الثقافية
الاستخدام الايجابي للمنصات	توظيف وسائل التواصل في نشر المحتوى المهني

ومن ثم يتضح أن الصحافة تستطيع أن تؤدي دوراً وقائياً وعلاجياً في مواجهة المحتوى الهابط، وأن فاعلية هذا الدور لا تتوقف على مهاجمة المحتوى الهابط، بل تعتمد بصورة أكبر على قدرتها على تقديم بديل إعلامي مهني قادر على جذب الجمهور.

الفرع الثاني الإطار القانوني والتشريعي المنظم للمحتوى الرقمي ومسؤولية الصحافة

يمثل الإطار القانوني أحد المكونات الأساسية في مواجهة المحتوى الهابط، إلا أن التعامل القانوني مع هذه الظاهرة في العراق يحتاج إلى قدر من الدقة؛ لأن عبارة «المحتوى الهابط» أصبحت شائعة في الخطاب الإعلامي والاجتماعي، لكنها لا تعني بالضرورة وجود جريمة مستقلة بهذا الاسم في قانون العقوبات العراقي. وتتمثل نقطة الانطلاق في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، الذي كفل حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة والإعلام والنشر، مع النص على أن تكون هذه الحريات بما لا يخل بالنظام العام والآداب^(٢٢). وبذلك أقام الدستور توازناً بين حماية حرية التعبير وبين حماية النظام العام والآداب وهذا التوازن يمثل أساساً مهماً عند معالجة المحتوى الهابط؛ فلا يجوز اعتبار كل محتوى مثير أو مختلف جريمة بمجرد عدم توافقه مع ذوق فئة معينة من الجمهور، وإنما يجب تحديد الفعل المخالف والقاعدة القانونية التي تنطبق عليه. ومن الناحية الجنائية، يمكن لبعض صور المحتوى الهابط أن تدخل ضمن الأفعال المجرمة بموجب قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل، ولا سيما المادة ٤٠٣ المتعلقة بالمواد أو الصور أو الأفلام أو غيرها من الأشياء المخلة بالحياء أو الآداب العامة، وكذلك المادة ٤٠٤ المتعلقة بالأقوال أو الأغاني

الفاحشة أو المخلة بالحياة في الأماكن العامة^(٢٣). ومن المهم هنا التأكيد على أن تطبيق هذه النصوص لا يعني أن كل محتوى يوصف اجتماعياً بأنه «هابط» ينطبق عليه بالضرورة نص المادة ٤٠٣ أو غيرها، وإنما يتطلب الأمر تحقق الأركان والشروط القانونية للجريمة وفقاً للوقائع المعروضة أمام القضاء. وقد تناولت رسالة الماجستير الموسومة ((التصدي الجنائي للمحتوى الهابط: دراسة مقارنة)) التي نوقشت في كلية القانون بجامعة تكريت عام ٢٠٢٤، هذه الإشكالية، وبيّنت أن المحتوى الهابط من الظواهر الحديثة التي يثور بشأنها التساؤل حول أساسها القانوني، وأن المعالجة الجنائية تتم من خلال النصوص العقابية القائمة بحسب طبيعة الفعل المرتكب^(٢٤). كما ناقش بحث حديث منشور في مجلة المدارات العلمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية التكيف القانوني لجريمة المحتوى الهابط عبر مواقع التواصل الاجتماعي في القانون العراقي، وربط الظاهرة بالأفعال التي تمس الحياة والآداب العامة، مع التأكيد على أهمية تحديد النص القانوني المنطبق على السلوك محل البحث. المدارات العلمية ويضاف إلى ذلك الإطار التنظيمي لهيئة الإعلام والاتصالات، إذ تمثل الهيئة الجهة التنظيمية الأساسية في قطاع الإعلام والاتصالات في العراق، وتوفر على موقعها الرسمي لوائح من بينها لائحة قواعد البث الإعلامي ولائحة مخالفات الجهات الإعلامية العاملة في العراق. هيئة الإعلام والاتصالات وقد أكدت الهيئة في ٢٨ آذار ٢٠٢٦ أن قواعد البث الإعلامي والضوابط المهنية لا تقتصر على المؤسسات الإعلامية التقليدية، وإنما تشمل أشكال المحتوى المنشور عبر المنصات الرقمية، بما فيها المحتوى الصادر عن المدونين والمؤثرين والمشاهير، وأن الإساءة والتضليل والخطاب غير المسؤول يمكن أن تشكل مخالفات للضوابط المهنية. هيئة الإعلام والاتصالات ويمثل ذلك تطوراً مهماً في التعامل مع البيئة الرقمية؛ لأن الحدود التقليدية بين «الإعلام» و«المحتوى الذي ينتجه المستخدم» أصبحت أقل وضوحاً. ومع ذلك، فإن المسؤولية القانونية يجب أن تظل مرتبطة بالفعل المحدد والنص القانوني المختص، لا بمجرد إطلاق وصف عام مثل ((محتوى هابط)) وفي السياق ذاته، تناولت دراسة يوسف خليل إبراهيم (دور الإدارة في مواجهة المحتوى الهابط)) الآليات الإدارية والتنظيمية في مواجهة الظاهرة، وبيّنت أن انتشار المحتوى عبر المنصات الرقمية يصعب معه الاعتماد على الوسائل التقليدية وحدها، الأمر الذي يستدعي تطوير الأدوات التنظيمية والإدارية. وقد نشرت الدراسة في مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ٢٧ لعام ٢٠٢٥، الصفحات ٧٥-٩٩. مجلة القانون والعلوم السياسية كما أشار البحث نفسه إلى عدد من الإجراءات والوثائق العراقية ذات الصلة بالموضوع، ومنها التعميم الصادر عن مجلس القضاء الأعلى بالعدد ٢٠٤/مكتب/٢٠٢٣ في ٨ شباط ٢٠٢٣، وقرارات قضائية وتنظيمية أخرى مرتبطة بالمحتوى الهابط مجلة القانون والعلوم السياسية وقد أعلن مجلس القضاء الأعلى في العراق في عام ٢٠٢٥ توجيه محاكم التحقيق بالتنسيق مع الجهات المختصة لمتابعة صناع المحتوى الهابط واتخاذ الإجراءات القانونية بحق من تثبت مخالفته، في سياق حماية الذوق وعلية يمكن القول إن الإطار القانوني لمواجهة المحتوى الهابط في العراق يقوم على عدة مستويات:

أولاً: المستوى الدستوري: ويتمثل في حماية حرية التعبير والصحافة والإعلام والنشر، مع مراعاة النظام العام والآداب.

ثانياً: المستوى الجنائي: ويتمثل في تطبيق نصوص قانون العقوبات العراقي على الأفعال التي تستوفي أركان الجرائم المنصوص عليها قانوناً.

ثالثاً: المستوى التنظيمي والإعلامي: ويتمثل في لوائح وضوابط هيئة الإعلام والاتصالات المنظمة للعمل الإعلامي والمحتوى المنشور عبر المنصات.

رابعاً: المستوى القضائي: ويتمثل في تفسير النصوص القانونية وتطبيقها على الحالات الواقعية من خلال الجهات القضائية المختصة.

خامساً: المستوى المهني والأخلاقي: ويتمثل في التزام المؤسسات الصحفية والصحفيين بقواعد المهنة وأخلاقيات النشر وعدم التضليل أو التشهير أو الإساءة. ومن ثم فإن المعالجة القانونية للمحتوى الهابط ينبغي ألا تنفصل عن حماية حرية الصحافة والتعبير، بل يجب أن تقوم على التوازن بين الحرية والمسؤولية.

المطلب الثاني تحديات فاعلية الصحافة العراقية وسبل تعزيز دورها

على الرغم من تعدد الآليات التي يمكن للصحافة العراقية استخدامها في مواجهة المحتوى الهابط، فإن فاعلية هذه الآليات تواجه مجموعة من التحديات المهنية والتقنية والاجتماعية والقانونية. وتتبع أهمية دراسة هذه التحديات من أن نجاح أي استراتيجية إعلامية لا يتوقف على وجود الأدوات فقط، وإنما يتطلب توفر الظروف التي تسمح للمؤسسات الإعلامية باستخدامها بكفاءة واستمرارية.

الفرع الأول التحديات المهنية والتقنية والاجتماعية والقانونية التي تواجه الصحافة العراقية

تواجه الصحافة العراقية أولاً تحدي المنافسة الرقمية إذ تعمل المؤسسات الصحفية في بيئة إعلامية لم يعد الجمهور فيها يعتمد بصورة أساسية على الصحف أو القنوات التقليدية للحصول على المعلومات^(٢٥). وأصبح الهاتف المحمول ومنصات التواصل الاجتماعي مصدراً رئيسياً للأخبار والمعلومات بالنسبة إلى قطاعات واسعة من الجمهور. وتزداد صعوبة المنافسة عندما يكون المحتوى الهابط أسرع وأكثر إثارة وقابلية للانتشار من المحتوى الصحفي المهني الذي يحتاج إلى وقت للتحقق والإعداد والتحرير. ومن هنا تظهر مفارقة مهمة: المهنية الصحفية قد تكون أبداً من المحتوى غير

المهني. فالصحفي يحتاج إلى التحقق من المعلومات ومراجعة المصادر، في حين يستطيع المستخدم نشر فيديو أو معلومة خلال ثوانٍ دون المرور بأي مرحلة تحريرية. ويتمثل التحدي الثاني في ضعف الموارد المالية والبشرية لبعض المؤسسات الإعلامية. وقد أشارت دراسة جدي وآخرين بصورة مباشرة إلى أن نقص التمويل والموارد يمثل عائقاً أمام تطوير استراتيجيات متكاملة لمكافحة المحتوى الهابط، وأن تنفيذ برامج التوعية والتدريب وتطوير العاملين يحتاج إلى موارد مناسبة. أما التحدي الثالث فيتمثل في التطور التقني السريع. فالصحافة مطالبة بمواكبة تطورات منصات التواصل الاجتماعي، وتقنيات إنتاج الفيديو، والذكاء الاصطناعي، وأدوات التحقق الرقمي، والخوارزميات التي تتحكم في وصول المحتوى إلى الجمهور^(٢٦). ولا يقتصر الأمر على تعلم استخدام هذه التقنيات، بل يتطلب فهم الطريقة التي تؤثر بها في إنتاج الأخبار وانتشارها واستهلاكها. ومن التحديات المهمة أيضاً ضعف التربية الإعلامية لدى بعض شرائح الجمهور. فإذا كان الجمهور يتفاعل مع المحتوى المثير ويعيد نشره بصورة كبيرة، فإن ذلك يمثل عاملاً مساعداً على استمرار إنتاجه. ولذلك لا يمكن تحميل المؤسسات الإعلامية وحدها مسؤولية انتشار الظاهرة، لأن الجمهور نفسه يشكل جزءاً من منظومة إنتاج وانتشار المحتوى. ويظهر تحدٍ آخر يتمثل في الخوارزميات الرقمية، التي تجعل المحتوى القادر على جذب التفاعل أكثر قدرة على الظهور أمام المستخدمين. وهذا يضع الصحافة المهنية أمام منافسة غير متكافئة في بعض الأحيان، لأن المحتوى المهني قد لا يكون بالضرورة الأكثر إثارة أو الأسرع انتشاراً. كما تواجه الصحافة تحدي الحدود القانونية غير الواضحة للمصطلح نفسه. فمصطلح «المحتوى الهابط» واسع، وقد يختلف تقدير ما يعد هابطاً من شخص إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، ولذلك فإن استخدامه كمعيار قانوني مستقل يمكن أن يؤدي إلى إشكالات تتعلق باليقين القانوني وحرية التعبير. وقد أكدت الأدبيات القانونية العراقية أن المصطلح حديث نسبياً وغير محدد بوصفه جريمة مستقلة، وأن المعالجة القانونية تحتاج إلى ربط الفعل بالنص القانوني الذي ينطبق عليه^(٢٧) المدارات العلمية كما يمثل التوازن بين حرية التعبير والحد من المحتوى الضار تحدياً مهماً. فالصحافة مطالبة بحماية حرية التعبير والنقد، وفي الوقت نفسه عليها احترام النظام العام والآداب وحقوق الآخرين. وقد وضع الدستور العراقي هذا التوازن في المادة ٣٨ عندما كفل حرية التعبير والصحافة والإعلام والنشر بما لا يخل بالنظام العام والآداب. ومن التحديات أيضاً إعادة نشر المحتوى الهابط من قبل وسائل الإعلام نفسها. فقد تتحول بعض المؤسسات إلى ناقل للمحتوى المثير بدلاً من أن تكون أداة للحد منه، خصوصاً عندما تستخدم عناوين مثيرة أو صوراً صادمة لجذب الجمهور. وهنا ينبغي على الصحافة أن تتعامل مع الظاهرة بحذر، بحيث يكون هدف النشر هو التوعية والتحليل، وليس مجرد زيادة المشاهدات. كما تواجه المؤسسات الصحفية تحدي سرعة انتشار المحتوى خارج الحدود الوطنية. فقد يتم إنتاج المحتوى في دولة ونشره عبر منصة عالمية ثم تداوله داخل العراق، مما يجعل السيطرة القانونية والإدارية عليه أكثر تعقيداً. وقد أشارت دراسة «دور الإدارة في مواجهة المحتوى الهابط» إلى صعوبة التعامل مع بعض المحتويات عندما تكون مرتبطة بأفعال ارتكبت خارج حدود الدولة أو عندما تقنقر آليات التعاون الدولي إلى الفاعلية. وتبرز كذلك مشكلة نقص التدريب المتخصص، إذ إن الصحفي الذي لا يمتلك مهارات التحقق الرقمي قد يجد صعوبة في التعامل مع الصور المفبركة والفيديوهات القديمة والمعلومات المجتزأة والمحتوى الذي تنتجه أدوات الذكاء الاصطناعي. وعليه يمكن تصنيف أهم التحديات التي تواجه الصحافة العراقية إلى:

نوع التحدي	أبرز مظاهره
مهني	السرعة، المنافسة، التحقق، أخلاقيات النشر
تقني	الخوارزميات، الذكاء الاصطناعي، التزييف الرقمي
مالي	نقص الموارد والإمكانات
بشري	نقص التدريب والتخصص
اجتماعي	انتشار المحتوى المثير وتفاعل الجمهور معه
قانوني	اتساع مفهوم المحتوى الهابط
تنظيمي	تعدد الجهات والأدوات المنظمة
رقمي	الانتشار العابر للحدود
تنافسي	تفوق المحتوى المثير في جذب الانتباه
توعوي	ضعف الثقافة الإعلامية والرقمية لدى بعض الجمهور

ومن ثم فإن هذه التحديات تؤكد أن مواجهة المحتوى الهابط ليست مسؤولية الصحفي وحده، وإنما تحتاج إلى منظومة متكاملة تشترك فيها المؤسسات الإعلامية والجهات التنظيمية والقضائية والمؤسسات التعليمية والجمهور.

الفرع الثاني سبل تعزيز الدور الصحفي في الحد من المحتوى الهابط عبر وسائل التواصل الاجتماعي

بعد تحديد الآليات والتحديات، يمكن تحديد مجموعة من السبل التي يمكن أن تسهم في تعزيز قدرة الصحافة العراقية على مواجهة المحتوى الهابط. ويأتي في مقدمة هذه السبل وضع استراتيجية إعلامية واضحة ومستمرة لمواجهة الظاهرة. فلا ينبغي أن تقتصر معالجة المحتوى الهابط على حملات مؤقتة تظهر عند انتشار حالة معينة، بل يجب أن تكون جزءاً من سياسة إعلامية مستمرة تقوم على التوعية والإنتاج المهني والتدريب والتقييم. وهذا يتفق مع ما خلصت إليه دراسة جدي وآخرين التي دعت إلى تصميم استراتيجيات إعلامية مستدامة، وتطوير محتوى توعوي يعزز الوعي الرقمي، وتدريب العاملين في المجال الإعلامي، وتشجيع التعاون مع المؤسسات التعليمية والثقافية كما ينبغي تطوير المحتوى الصحفي الرقمي بحيث يكون قادراً على منافسة المحتوى الهابط من حيث الجاذبية، دون أن يقلده من حيث الأسلوب غير المهني. ويمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام الفيديو القصير والإنفوغراف والقصص الرقمية والبودكاست والمحتوى التفاعلي. ويعد تعزيز التربية الإعلامية والرقمية من أهم الحلول طويلة الأمد؛ لأن الجمهور الواعي لا يمثل مجرد متلقٍ، بل يتحول إلى عنصر مساعد في الحد من انتشار المحتوى الهابط من خلال عدم التفاعل معه أو إعادة نشره. (٢٨) كما ينبغي على المؤسسات الصحفية إنشاء وحدات متخصصة للتحقق الرقمي، تتولى فحص الأخبار والصور ومقاطع الفيديو المتداولة، وتقديم نتائج التحقق للجمهور بصورة واضحة ومبسطة. ويمكن كذلك تطوير برامج تدريبية للصحفيين في مجالات التحقق الرقمي، وأخلاقيات النشر الإلكتروني، وتحليل البيانات، واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، وفهم خوارزميات منصات التواصل الاجتماعي. وتحتاج الصحافة أيضاً إلى تعزيز التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث؛ لأن مواجهة الظاهرة تحتاج إلى دراسات مستمرة ترصد اتجاهات الجمهور وأشكال المحتوى الهابط وأسباب انتشاره وآثاره. كما يمكن تعزيز التعاون مع هيئة الإعلام والاتصالات والمؤسسات القضائية والتعليمية من أجل توضيح الحدود بين حرية التعبير والمحتوى المخالف، وتوفير معلومات دقيقة للصحفيين بشأن القواعد التنظيمية والقانونية. وتؤكد الممارسات التنظيمية الحديثة في العراق أهمية هذا الاتجاه؛ إذ توفر هيئة الإعلام والاتصالات على موقعها الرسمي مجموعة من اللوائح التنظيمية المتعلقة بالإعلام والترخيص والمخالفات، الأمر الذي يمكن أن يشكل قاعدة لتطوير الوعي المهني لدى المؤسسات الإعلامية. ومن المهم أيضاً تعزيز أخلاقيات التغطية الصحفية للمحتوى الهابط. فعند تناول حالة معينة، ينبغي عدم إعادة نشر الصور أو المقاطع المسيئة بصورة كاملة إذا لم تكن هناك ضرورة مهنية، وعدم استخدام العناوين التي تكرر العبارات المثيرة لمجرد جذب المشاهدات. كما ينبغي اعتماد سياسة واضحة لتصحيح الأخطاء، بحيث تعترف المؤسسة الصحفية بالخطأ عند وقوعه وتقوم بتصحيحه بصورة واضحة، الأمر الذي يعزز الثقة بها ويقلل من تداول المعلومات غير الدقيقة. ومن سبل تعزيز الدور الصحفي أيضاً قياس فاعلية الحملات الإعلامية، ليس من خلال عدد المشاهدات فقط، وإنما من خلال مؤشرات أكثر دلالة، مثل مستوى التفاعل الإيجابي، ومدى وصول الرسائل التوعوية إلى الجمهور المستهدف، وقدرة الجمهور على التمييز بين المحتوى المهني والهابط. كما ينبغي دعم الصحافة الاستقصائية والتحليلية في هذا المجال، لأن الظاهرة تحتاج إلى كشف مصادر التمويل، وآليات تحقيق الأرباح، وأنماط صناعة المحتوى، وتأثير المنصات والخوارزميات، بدلاً من الاكتفاء على متابعة الحالات الفردية. ومن المهم أيضاً تعزيز إنتاج المحتوى النقابي والاجتماعي الهادف، لأن معالجة المحتوى الهابط لا تتحقق بالمنع وحده، وإنما بإيجاد بيئة إعلامية بديلة توفر للجمهور محتوى جذاباً ومفيداً. وتتفق هذه الرؤية مع ما توصلت إليه دراسة جدي وآخرين من أهمية تطوير محتوى إعلامي توعوي وتعزيز الوعي الرقمي والأمان الإلكتروني وتطوير كفاءات العاملين في الإعلام. كما تدعم دراسة الإعلام الأمني العراقي فكرة الاعتماد على الآليات الوقائية وتوفير المعلومات للرأي العام ومكافحة الشائعات، وهو ما يمكن أن تستفيد منه الصحافة المدنية في بناء نموذج إعلامي وقائي وليس مجرد رد فعل على انتشار المحتوى. ومن الناحية القانونية، فإن تعزيز الدور الصحفي يتطلب توضيح المصطلحات والمعايير القانونية وعدم استخدام مصطلح «المحتوى الهابط» بصورة فضفاضة. فكلما كانت الحدود القانونية واضحة، استطاع الصحفي معرفة ما يجوز نشره وما قد يعرضه للمساءلة، كما يستطيع الجمهور التمييز بين المحتوى المختلف أو النقدي وبين المحتوى الذي تتوافر فيه أركان مخالفة قانونية (٢٩). كما ينبغي أن تتم المعالجة القانونية ضمن إطار يحافظ على حرية الصحافة والتعبير التي كفلها الدستور العراقي، مع احترام النظام العام والآداب وحقوق الآخرين وبناءً على ذلك يمكن اقتراح مجموعة من الإجراءات لتعزيز دور الصحافة العراقية:

- ❖ إعداد استراتيجية إعلامية وطنية مستدامة للتعامل مع المحتوى الهابط.
- ❖ إنشاء وحدات متخصصة بالتحقق الرقمي داخل المؤسسات الصحفية.

❖ تدريب الصحفيين على تقنيات التحقق والذكاء الاصطناعي.

❖ تطوير المحتوى الرقمي المهني والجذاب.

❖ تعزيز التربية الإعلامية والرقمية.

❖ إطلاق حملات توعوية مستمرة.

❖ دعم التحقيقات الصحفية المتعلقة بظاهرة المحتوى الهابط.

❖ تعزيز التعاون بين المؤسسات الإعلامية والجامعات.

❖ التعاون مع هيئة الإعلام والاتصالات لتوضيح الضوابط المهنية.

❖ الالتزام بالتوازن بين حرية التعبير والمسؤولية الاجتماعية.

❖ عدم إعادة نشر المحتوى المسيء بصورة تسهم في تضخيم انتشاره.

❖ اعتماد سياسات واضحة للتصحيح والاعتذار عند الخطأ.

❖ دعم المحتوى الثقافي والتوعوي البديل.

❖ تقييم الحملات الإعلامية وفق مؤشرات تتجاوز عدد المشاهدات.

❖ تحديث مهارات العاملين في المؤسسات الصحفية بصورة مستمرة.

يتضح مما تقدم أن مواجهة المحتوى الهابط في العراق لا يمكن اختزالها في الإجراءات القانونية أو العقابية، لأن طبيعة البيئة الرقمية تفرض مقارنة أكثر شمولاً تجمع بين الإعلام والتوعية والتنظيم والقانون والتربية الرقمية. وقد أظهر التحليل أن الصحافة العراقية تمتلك مجموعة من الآليات التي يمكن توظيفها في مواجهة الظاهرة، وفي مقدمتها التوعية، والتحقق، والتحليل، والرقابة، وإنتاج المحتوى البديل، والحملات الإعلامية، والتربية الإعلامية، والتدريب المهني. وفي المقابل، تواجه هذه الأدوار تحديات متعددة، أبرزها سرعة انتشار المحتوى الرقمي، والمنافسة على جذب الجمهور، ونقص الموارد، والتطور التقني، وضعف الثقافة الإعلامية لدى بعض المستخدمين، فضلاً عن الإشكالات المتعلقة بتحديد مفهوم المحتوى الهابط وحدوده القانونية. ومن ثم فإن فاعلية الصحافة العراقية في الحد من انتشار المحتوى الهابط ترتبط بقدرتها على الانتقال من المعالجة الخبرية ورد الفعل إلى العمل الإعلامي الاستراتيجي والوقائي، من خلال إنتاج محتوى مهني جذاب، وبناء جمهور يمتلك مهارات التفكير النقدي، وتعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية والتنظيمية والقانونية.

الخاتمة

أولاً: الاستنتاجات:

١. إن المحتوى الهابط يمثل ظاهرة إعلامية واجتماعية متنامية في البيئة الرقمية العراقية، ولا يقتصر تأثيره على الجانب الإعلامي، بل يمتد إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية والقيمية، نتيجة سهولة إنتاجه وتداوله وسرعة انتشاره عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
٢. تتعدد أشكال المحتوى الهابط وأسباب انتشاره، إذ تسهم عوامل تقنية واقتصادية واجتماعية وإعلامية في اتساع نطاقه، فضلاً عن دور خوارزميات المنصات الرقمية في تعزيز المحتوى القادر على جذب المشاهدات والتفاعلات، حتى وإن كان يفتقر إلى القيمة المهنية أو المعرفية.
٣. تمتلك الصحافة العراقية إمكانات مهمة للحد من انتشار المحتوى الهابط من خلال التوعية والتثقيف والتحقق من المعلومات، وإنتاج المحتوى البديل، وتقديم المعالجات التحليلية والتفسيرية، وإطلاق الحملات الإعلامية التي تعزز الوعي الإعلامي والرقمي لدى الجمهور.
٤. إن مواجهة المحتوى الهابط لا يمكن أن تعتمد على الإجراءات القانونية وحدها، وإنما تتطلب تكاملاً بين الدور الصحفي والتوعوي والتربوي والتنظيمي والقانوني؛ لأن الظاهرة ذات طبيعة مركبة وتتجاوز حدود المؤسسة الإعلامية الواحدة.
٥. تواجه الصحافة العراقية مجموعة من التحديات التي تحد من فاعلية دورها في مواجهة المحتوى الهابط، ومن أبرزها سرعة انتشار المحتوى الرقمي، وشدة المنافسة على جذب الجمهور، والتطور التقني المتسارع، ونقص بعض الموارد والمهارات المتخصصة، وضعف الثقافة الإعلامية والرقمية لدى بعض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي.
٦. يتطلب تعزيز دور الصحافة العراقية الانتقال من المعالجة الخبرية وردود الفعل إلى المعالجة الإعلامية الوقائية والاستراتيجية، من خلال إنتاج محتوى مهني وجذاب، وتطوير مهارات الصحفيين في التحقق الرقمي والتقنيات الحديثة، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الصحفية والجامعات والجهات التنظيمية، مع المحافظة على التوازن بين حرية التعبير والمسؤولية المهنية والاجتماعية.

ثانياً: التوصيات

١. إعداد استراتيجية إعلامية وطنية مستدامة تشترك فيها المؤسسات الصحفية والجهات الإعلامية والتنظيمية والتعليمية، بهدف الحد من انتشار المحتوى الهابط وتعزيز المحتوى الإعلامي المهني والهادف.
٢. تعزيز دور الصحافة العراقية في مجال التوعية والتثقيف الإعلامي والرقمي من خلال تخصيص مساحات وبرامج وحملات إعلامية منتظمة توضح مخاطر المحتوى الهابط وتشجع الجمهور على التحقق من المعلومات قبل تداولها وإعادة نشرها.
٣. إنشاء أو تطوير وحدات متخصصة بالتحقق الرقمي داخل المؤسسات الصحفية العراقية تتولى فحص الأخبار والصور ومقاطع الفيديو والمعلومات المتداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي قبل إعادة نشرها، والاستفادة من التقنيات الحديثة في عملية التحقق.
٤. تطوير مهارات الصحفيين والعاملين في المؤسسات الإعلامية من خلال برامج تدريبية متخصصة في الصحافة الرقمية، والتحقق من المعلومات، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، وأخلاقيات النشر الإلكتروني، وآليات التعامل المهني مع المحتوى المتداول عبر المنصات الرقمية.
٥. تشجيع المؤسسات الصحفية على إنتاج محتوى بديل هادف وجذاب قادر على منافسة المحتوى الهابط في البيئة الرقمية، ولا سيما من خلال استخدام الفيديو القصير والإنفوغراف والبودكاست والمحتوى التفاعلي، بما يجمع بين الجاذبية والالتزام بالمعايير المهنية.
٦. تعزيز التعاون بين المؤسسات الإعلامية والجامعات ومراكز البحوث والجهات التنظيمية والقضائية لإجراء دراسات دورية حول ظاهرة المحتوى الهابط، ورصد أشكاله وأسباب انتشاره، وتطوير المعالجات الإعلامية والقانونية المناسبة لها.
٧. ضرورة تحقيق التوازن بين مكافحة المحتوى الهابط وحماية حرية التعبير والصحافة، وذلك من خلال اعتماد معايير مهنية وقانونية واضحة في تحديد المحتوى المخالف، وعدم التوسع في استخدام المصطلح بما قد يؤدي إلى تقييد النقد المشروع أو الحد من حرية الرأي والتعبير.

المصادر والمراجع

أولاً: كتب

- ١- محمد الزين ، ((التكامل الاعلامي في العصر الرقمي))، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، (٢٠٢٠) .

ثانياً: رسائل

- ١- بتول فيصل مشعل السامرائي. «التصدي الجنائي للمحتوى الهابط: دراسة مقارنة». رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة تكريت، ٢٠٢٤.

ثالثاً: بحوث

- ١- جدي، منتظر محمد، وحيدة نعيم آبادي، وحسن شريعات. «إعداد الاستراتيجية الإعلامية لمكافحة المحتوى الهابط في العراق». مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ١٧، العدد ٢ (٢٠٢٥): ٢٩٨-٣٢٨ .
- ٢- حاتم، كزار محمد. «دور التربية الإعلامية في رفع الوعي الإعلامي إزاء المضامين التلفزيونية الإلكترونية الهابطة». مجلة العلوم الأساسية ١٣، العدد ٢١ (٢٠٢٤): ٥٢٧-٥٥٥ .
- ٣- حسيني يزدي، سيد محمد حميد، وأحمد ستار جميل. «التكييف القانوني لجريمة المحتوى الهابط عبر مواقع التواصل الاجتماعي في القانون العراقي». مجلة المدارات العلمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ٣، العدد ٢ (٢٠٢٥): ٩٠-١٠٧ .
- ٤- خفيف القرا غولي، أنمار نوري. «المحتوى الهابط في العراق: تحدٍ للأمن الثقافي والسيادة في عصر الجغرافيا السياسية الرقمية». ٢٠٢٦ .
- ٥- هذا المصدر ناقص جداً: اسم المجلة، المجلد، العدد، الصفحات غير موجودة. يجب استكمالها أو حذفه.
٥. أبو خمره، يوسف محمد نعمه. «الأسس القانونية لتجريم المحتوى المسيء: دراسة في ضوء التشريع العراقي». مجلة المعهد (AI-MAHAD Journal)، العدد ١٩ (٢٠٢٤): ٣٥٠-٣٧٣ .
- ٦- إبراهيم، يوسف خليل. «دور الإدارة في مواجهة المحتوى الهابط». مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ٢٧ (٢٠٢٥): ٧٥-٩٩ .
- ٧- أحمد، منذر علي. «الإعلام الرقمي في العراق: تحليل بنيوي وتشخيص التحديات وبناء سيناريوهات التطوير الاستراتيجي». مجلة دراسات وبحوث إعلامية ٦، العدد ٢٢ (٢٠٢٦).

رابعاً: قوانين

- ١- جمهورية العراق. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥. المادة ٣٨ .

- جمهورية العراق. قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل. المادتان ٤٠٣ و ٤٠٤
خاصاً: الإنترنت

١. هيئة الإعلام والاتصالات العراقية. لائحة قواعد البث الإعلامي. بغداد: هيئة الإعلام والاتصالات، ٢٠١٩.
 ٢. هيئة الإعلام والاتصالات العراقية. «هيئة الإعلام والاتصالات تؤكد خضوع المحتوى الرقمي لقواعد البث الإعلامي وتدعو المؤثرين إلى الالتزام بها». ٢٨ آذار ٢٠٢٦.
 ٣. هيئة الإعلام والاتصالات العراقية. «بيان توضيحي». ١ آب ٢٠٢١.
 ٤. هيئة الإعلام والاتصالات العراقية. «هيئة الإعلام: متابعة مكثفة وإجراءات تنظيمية لمواجهة المحتوى المضلل وحماية السلم المجتمعي». ٩ آذار ٢٠٢٦.
 ٥. هيئة الإعلام والاتصالات العراقية. «هيئة الإعلام والاتصالات توجه إنذاراً إلى قناة UTV ومقدمها أحمد ملا طلال لمخالفتها لائحة قواعد البث الإعلامي». ١٧ آذار ٢٠٢٦.
 ٦. هيئة الإعلام والاتصالات العراقية. «هيئة الإعلام والاتصالات توجه إنذاراً إلى قناة العربية الحدث لمخالفتها لائحة قواعد البث الإعلامي». ٢٩ آذار ٢٠٢٦.
 ٧. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). «استجابة منظمات المجتمع المدني العراقية لتصاعد المحتوى الضار على الإنترنت من خلال مبادرة للرصد المنسق». ٢٨ نيسان ٢٠٢٦.
- مصادر اجنبية:-**

- 1--United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). Guidelines for the Governance of Digital Platforms: Safeguarding Freedom of Expression and Access to Information through a Multistakeholder Approach. Paris: UNESCO, 2023. Accessed August 30, 2026.
- 2- UNESCO. Journalism, “Fake News” and Disinformation: A Handbook for Journalism Education and Training. Paris: UNESCO, 2018.
- 3-Newman, Nic, Richard Fletcher, Craig T. Robertson, Amy Ross Arguedas, and Rasmus Kleis Nielsen. Reuters Institute Digital News Report 2024. Oxford: Reuters Institute for the Study of Journalism, University of Oxford, 2024.
- 4-UNESCO. “2/3 of Digital Content Creators Do Not Check Their Facts before Sharing, but Want to Learn How to Do So.” November 26, 2024.

هوامش البحث

١. ا م د سيد محمد حميد حسيني يزدي ، احمد ستار جميل ،((التكليف القانوني لجريمة المحتوى الهابط عبر مواقع التواصل الاجتماعي في القانون العراقي))، مجلة المدارات العلمية للعلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلد ٣، العدد ٢، لسنة (٢٠٢٥) ص ٩٥-٩٦ .
- ٢ . منتظر محمد جدي، وحيدة نعيم آبادي، وحسن شريعات، ((إعداد الاستراتيجية الإعلامية لمكافحة المحتوى الهابط في العراق))، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية مجلد ١٧، العدد ٢ . لسنة (٢٠٢٥) ٢٩٨-٣٢٨،
- ٣ . كزار محمد حاتم، ((دور التربية الإعلامية في رفع الوعي الإعلامي إزاء المضامين التلفزيونية الإلكترونية الهابطة))، مجلة العلوم الأساسية، المجلد ١٣ ، العدد ٢١ (٢٠٢٤): ٥٢٧-٥٥٥
- ٤ . محمد الزين ، ((التكامل الاعلامي في العصر الرقمي))، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، (٢٠٢٠) ص ١٥٦،
- ٥ . جدي، آبادي، وشريعات، «إعداد الاستراتيجية الإعلامية لمكافحة المحتوى الهابط في العراق»، ٢٩٨-٣٢٨ مصدر سابق
- ٦ . انمار نوري خفيف القراغولي، «المحتوى الهابط في العراق: تحدٍ للأمن الثقافي والسيادة في عصر الجغرافيا السياسية الرقمية»، ٢٠٢٦.
- ٧ . هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، لائحة قواعد البث الإعلامي (بغداد: هيئة الإعلام والاتصالات، ٢٠١٩)، الباب الأول.
- ٨ . هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، «هيئة الإعلام والاتصالات تؤكد خضوع المحتوى الرقمي لقواعد البث الإعلامي وتدعو المؤثرين إلى الالتزام بها»، ٢٨ آذار ٢٠٢٦.
- ٩ . هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، «بيان توضيحي»، ١ آب ٢٠٢١.

- ^{١٠} هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، «هيئة الإعلام: متابعة مكثفة وإجراءات تنظيمية لمواجهة المحتوى المضلل وحماية السلم المجتمعي»، ٩ آذار ٢٠٢٦.
- ^{١١} منتظر محمد جدي، وحيدة نعيم آبادي، وحسن شرعيات، «إعداد الاستراتيجية الإعلامية لمكافحة المحتوى الهابط في العراق»، مجلة لآرك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ١٧، ع. ٢ (٢٠٢٥): ٢٩٨-٣٢٨.
- ^{١٢} كرار محمد حاتم، «دور التربية الإعلامية في رفع الوعي الإعلامي إزاء المضامين التلفزيونية الإلكترونية الهابطة»، مجلة العلوم الأساسية ١٣، ع. ٢١ (٢٠٢٤).
- ^{١٣} جدي، آبادي، وشرعيات، «إعداد الاستراتيجية الإعلامية لمكافحة المحتوى الهابط في العراق»، ٢٩٨-٣٢٨. **مصدر سابق**
- ^{١٤} هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، «هيئة الإعلام والاتصالات تؤكد خضوع المحتوى الرقمي لقواعد البث الإعلامي وتدعو المؤثرين إلى الالتزام بها»، ٢٨ آذار ٢٠٢٦.
- ^{١٥} هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، «هيئة الإعلام والاتصالات توجه إنذاراً إلى قناة UTV ومقدمها أحمد ملا طلال لمخالفتها لائحة قواعد البث الإعلامي»، ١٧ آذار ٢٠٢٦؛ وهيئة الإعلام والاتصالات العراقية، «هيئة الإعلام والاتصالات توجه إنذاراً إلى قناة العربية الحدث لمخالفتها لائحة قواعد البث الإعلامي»، ٢٩ آذار ٢٠٢٦.
- ^{١٦} هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، ((هيئة الإعلام والاتصالات تؤكد خضوع المحتوى الرقمي لقواعد البث الإعلامي وتدعو المؤثرين إلى الالتزام بها))، ٢٨ آذار ٢٠٢٦.
- ^{١٧} منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ((استجابة منظمات المجتمع المدني العراقية لتصاعد المحتوى الضار على الإنترنت من خلال مبادرة للرصد المنسق)). ٢٨ نيسان ٢٠٢٦.
- ¹⁸ UNESCO, Guidelines for the Governance of Digital Platforms: Safeguarding Freedom of Expression and Access to Information through a Multistakeholder Approach (Paris: UNESCO, 2023).
- ¹⁹ UNESCO, Journalism, "Fake News" and Disinformation: A Handbook for Journalism Education and Training (Paris: UNESCO, 2018).
- ²⁰ Nic Newman et al., Reuters Institute Digital News Report 2024 (Oxford: Reuters Institute for the Study of Journalism, University of Oxford, 2024).
- ²¹ UNESCO, "2/3 of Digital Content Creators Do Not Check Their Facts before Sharing, but Want to Learn How to Do So," November 26, 2024.
- ^{٢٢} جمهورية العراق، دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، المادة (٣٨).
- ^{٢٣} جمهورية العراق، قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل، المادتان (٤٠٣-٤٠٤).
- ^{٢٤} بتول فيصل مشعل السامرائي. «التصدي الجنائي للمحتوى الهابط: دراسة مقارنة». رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة تكريت، ٢٠٢٤.
- ^{٢٥} منذر علي أحمد، «الإعلام الرقمي في العراق: تحليل بنيوي وتشخيص التحديات وبناء سيناريوهات التطوير الاستراتيجي»، مجلة دراسات وبحوث إعلامية ٦، العدد ٢٢ (٢٠٢٦).
- ^{٢٦} مصطفى قاسم علوان، «استخدام الصحفيين العراقيين لتقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة غرف الأخبار المدمجة بالمواقع الإخبارية» (بحث منشور، كلية الإعلام، جامعة بغداد، ٢٠٢٥).
- ^{٢٧} يوسف محمد نعمه أبو خمره، «الأسس القانونية لتجريم المحتوى المسيء: دراسة في ضوء التشريع العراقي»، مجلة المعهد (AI-MAHAD Journal)، العدد ١٩ (٢٠٢٤): ٣٥٠-٣٧٣.
- ^{٢٨} زهر سهيل نجم، «العوامل المؤثرة في الحد من ظاهرة الإعلام الهابط في مواقع التواصل الاجتماعي»، مجلة كلية الإمام الكاظم ٨، العدد ١ (٢٠٢٤): ١٤١-١٦٩.
- ^{٢٩} محمد حميد حسيني يزدي وأحمد ستار جميل، «التكليف القانوني لجريمة المحتوى الهابط عبر مواقع التواصل الاجتماعي في القانون العراقي»، مجلة المدارات العلمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية 3، العدد ٢ (٢٠٢٥): ٩٠-١٠٧.